دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	عبدالحليم، أحمد حامد محمود
مؤلفين آخرين:	أحمد، نبيل ياسين(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج21, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	يوليو
الصفحات:	848 - 931
رقم MD:	862533
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة المالية، النظام المالي، البرامج المحاسبية، الإستثمار، البورصة السعودية، التنمية المستدامة، الأنشطة الإقتصادية، السعودية، المجتمع السعودي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/862533

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الإفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة فى ترشيد قرارات المستثمرين
دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة السعودية

الدكتور
أحمد حامد محمود عبد الحليم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة بنها

الدكتور
نبيل ياسين أحمد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة سوهاج

دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين
دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية

د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ نبيل ياسين أحمد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة سوهاج

ملخص البحث:

غرض البحث: يهدف هذا البحث إلى اكتشاف مدى إفصاح الشركات السعودية عن ممارسات التنمية المستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية المنشورة لعينة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية، بالإضافة إلى تحديد مزايا ومعوقات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وأثر إفصاح الشركات عن تلك الممارسات على قرارات المستثمرين.

منهجية البحث: تم إجراء هذا البحث على عينة من (١٤١) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٣م حتى عام٢٠١٥م. واعتمد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية المنشورة، كما قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة مكونة من (٩٣) مفردة من المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية، المستثمرين، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ومراقبي الحسابات. وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS).

النتائج: تشير النتائج الرئيسية للبحث إلى أن الشركات السعودية تفصح عن ممارسات التنمية المستدامة في تقاريرها السنوية وليس في تقارير مستقلة عن التنمية المستدامة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات السعودية محل الدراسة، كما أن معلومات الإفصاح كانت في صورة كمية ووصفية (إفصاح مختلط) أكثر منها كمية أو وصفية. أما فيما يتعلق بمحددات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، فتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وكل من حجم الشركة، ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة. فيما عدا نوع النشاط فقد كانت العلاقة موجبة لكنها غير معنوية، بينما كانت العلاقة سلبية بين درجة الرفع المالي والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك تبين أن التزام الشركات بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة كان اختيارياً ولم يكن بشكل إلزامياً أو قانونياً.

واستناداً لهذه النتائج يوصى الباحثان بضرورة تبنى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبي للتنمية المستدامة ينظم الجوانب المحاسبية لهذه الممارسات، وتشجيع الشركات على تبنى تقارير الاستدامة كتقارير مستقلة تفصح فيها عن ممارسات التنمية المستدامة مع ضرورة اعتماده من مراجع خارجي مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية، وفرض عقوبات على الشركات التي لا تصدر مثل هذا التقرير.

قيمة ومساهمة البحث (الأصالة والإضافة): يُعد البحث من أوائل الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين في المملكة العربية السعودية، حيث تم استخدام نتائج أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال ٣ سنوات (من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م)، وذلك لبيان مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية لتحديد الآثار الإيجابية ومزايا الإفصاح عن ممارسات الاستدامة، والمعوقات والتحديات التي تواجه الشركات لهذا الإفصاح، ودور الإفصاح عن تلك الممارسات في ترشيد قرارات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: ممارسات التنمية المستدامة، الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة، التقارير المالية، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، قرارات المستثمرين.

The Role of Accounting Disclosure of Sustainable Development Practices in Rationalizing Investors' Decisions- An Empirical Study for Listed Companies on the Saudi Exchange Market

Dr. Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim
Assistant Professor
Department of Accounting
Faculty of Commerce,
Banha University

Dr. Nabil Yaseen Ahmed
Assistant Professor
Department of Accounting
Faculty of Commerce,
Sohag University

Abstract

Purpose: This Study aims to discover the extent of Saudi registered companies' disclosure of sustainable development practices through performing content analysis for a sample of Saudi registered companies. In addition, this paper also aims to determine the advantages and difficulties of sustainable development's disclosure and the effect of this disclosure on investors' decisions.

Methodology: Research sample consists of 141 of companies that were registered on Saudi stock market for the period from 2013 till 2015. The researchers used content analysis technique to analyze the content of published annual financial reports. In addition, the researchers used the survey technique through distributing 93 questionnaires for a sample from financial managers, preparers of financial reports, teaching staff from Saudi universities, and auditors. Suitable statistical techniques have been used for data analysis using SPSS.

Results: The main results of this paper show that Saudi companies disclose about sustainable development in their annual reports not in separate reports. In addition, the results show low levels of sustainable development report's disclosure for sample's companies. The results show also that disclosure information was a mix of quantitative and qualitative rather than being just quantitative or qualitative. With regard to determinants of disclosure of sustainable development reports, the results show that there is a significant statistical relationship between Saudi company's commitment of sustainable development reports' disclosure and each of company's size, profitability, independence of board of directors, quality of audit committee, and auditor's size. Also, the results show insignificant positive relationship between sustainable development reports' disclosure and company's industry. Whereas, there was negative relationship between sustainable development reports' disclosure and financial leverage. Moreover, it was found that sustainable development reports' disclosure was voluntary not obligatory.

Based on these results, the researchers **Recommend** that Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) should take

the responsibility of issuing an accounting standard for sustainable development practices that organize the accounting aspects of such practices. SOCPA should also courage companies to issue a separate report for sustainable development with the necessity of being confirmed by an independent auditor like annual financial reports with imposing punishments on companies that do not issue such reports.

Originality and Contribution: This study is one of first studies that explored the level of disclosure of sustainable developments' reports and its role in rationalizing investor's decisions in Saudi Arabia. The study used content analysis technique for a sample of registered Saudi companies through a period of three years (2013-2015) to examine the level of disclosure of sustainable developments' reports. In addition, the study used the survey technique to determine the advantages of the disclosure of sustainable developments, to know the difficulties and challenges of performing this disclosure, and to indicate the role of these disclosures on rationalizing investors' decisions.

Keywords: Sustainable Developments' Practices, Accounting Disclosure of Sustainable Developments' Reports, Financial Reports, Global Reporting Initiative (GRI), Investors' decisions.

١/ المبحث الأول
الإطار العام للبحث

١/١ المقدمـة:

تُعد القوائم والتقارير المالية للشركات الأداة الرئيسية للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. ومع التغير السريع في بيئة الأعمال أصبح هناك اتفاق أن تلك التقارير لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة الشركة في الوقت الحاضر. وظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات غير مالية لتشمل قضايا مثل الاستدامة وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ودور الشركة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.

ونظراً لقصور التقارير المالية الحالية في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح في ظل بيئة الأعمال الحديثة وتركيزها على الجانب المالي فقط، وعدم قدرتها في إظهار الأداء الحقيقي للشركة وإعطاء صورة كاملة عن كافة أنشطتها – وهو ما عبر عنه (Kaveen et al., 2013) بقولهم The Traditional Financial Reporting Framework Gives an Incomplete Picture of Operation of A Company ، فإن الإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure) هو الحل العملي لمعالجة ذلك، حيث إن التوسع والتطور في الإفصاح يجب أن ينعكس ليشتمل على العديد من الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن تحتوى التقارير المالية للشركات على معلومات غير مالية تعكس الجوانب والأبعاد البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي توضح الأداء المالي للشركة ومركزها المالي الحالي والمستقبلي وتدفقاتها النقدية. فهذا يعكس مدى وعى الشركات للتطورات المستمرة والمعاصرة في بيئة الأعمال الحديثة ومسئوليتها الأخلاقية وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل. وقد كان من نتاج ما سبق ظهور نوع جديد من التقارير أُطلق عليها تقارير الاستدامة Sustainability Reporting.

ولقد تزايد الاهتمام بممارسات التنمية المستدامة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والتغيرات المناخية Climate Changes التي شهدها العالم مؤخراً. وقد اتضح ذلك في وثيقة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد خلال الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م، حيث ورد في الفقرة رقم (٥٤) أهمية وضرورة تعزيز النمو الاقتصادي والممارسات الاجتماعية والبيئة المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠١٥).

وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الضرورة الملحة والمتزايدة – خاصة في عالم يتصف بالعولمة والأزمات الاقتصادية – على الشركات أن تعي وتواكب أثرها في المجتمع والبيئة المحيطة بها. حيث لم يعد تقييم هذه الشركات معتمداً على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، إنما ظهرت مفاهيم حديثة

تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development (SD). وقد أدركت الشركات أنها ليست بمعزل عن البيئة المحيطة، فكان التوجه إلى ضرورة التوسع في أنشطتها لتشمل ما هو أكثر من الأنشطة الإنتاجية، مثل المجتمع والبيئة، وعلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للجانب البيئي والاجتماعي بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي.

وبالرغم من أن الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة Sustainable Development Practices قد حظي باهتمام المنظمات المهنية الدولية – مثل مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA)، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)–، وذلك للمزايا والمنافع التي تتحقق نتيجة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إلا أن الاهتمام بتنظيمه في المملكة العربية السعودية مازال محدوداً، حيث يُلاحظ أن القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي لم تتضمن أية إشارة إلى الإفصاح عن الاستدامة، كذلك فإن معايير المحاسبة السعودية ينصب تركيزها على الأداء الاقتصادي متجاهلة الأداء البيئي والاجتماعي، مما يعنى غياب التنظيم القانوني والمهني للإفصاح عن تقارير الاستدامة وعدم وجود نموذج محدد للإفصاح.

٢/١ طبيعة المشكلة:

مع تزايد المنافسة العالمية تزايدت الضغوط الاجتماعية والبيئية على الشركات فيما يتعلق بكل من أدائها الاجتماعي والبيئي وإفصاحها عن هذا الأداء بشكل يحقق الاستدامة في أعمالها. إذ لا يُعقل أن تخطط الشركة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة متجاهلة المسؤوليات البيئية والاجتماعية الملقاة على عاتقها، ولذلك أصبح يقع على كل شركة مسؤولية وضع الخطط والبرامج اللازمة للمساهمة الفعالة في علاج المشكلات الكامنة في البيئة والمجتمع المحيط بها، لذلك اتجهت العديد من الشركات إلى تبنى استراتيجيات الأعمال المستدامة Sustainable Business Strategies.

ولقد تزايد الاهتمام بتقارير الاستدامة وأصبح الحديث عن التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات والجمعيات المهنية على حد سواء. ورغم ذلك فإنه لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية على تحديد تعريف واضح للتنمية المستدامة، وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها.

وبناءً على ما سبق فإن مشكلة البحث تتركز في الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تقوم شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة؟
- ما هي مزايا، ومعوقات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في تقارير شركات المساهمة السعودية؟
- ما هي حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن التنمية المستدامة؟
- هل الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة يؤثر على قرارات المستثمرين؟

١/٣ أهداف البحث:

يسعى الباحثان من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على الإطار الفكري للتنمية المستدامة.
- التعرف على مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية المسجلة عن ممارسات التنمية المستدامة من خلال تحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المدرجة في البورصة السعودية.
- قياس مستوى (حجم وجودة) الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في شركات المساهمة السعودية.
- دراسة دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين.
- دراسة مدى حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن التنمية المستدامة.
- القيام بدراسة ميدانية لدراسة أهمية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وأسباب ومعوقات عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية المسجلة عن تقارير الاستدامة، وذلك من منظور أربع فئات رئيسية وهي: المديرون الماليون ومعدو القوائم والتقارير المالية، المستثمرون، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ومراقبو الحسابات.

١/٤ أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية: يستمد البحث أهميته العلمية مما يلي:

١- يساير هذا البحث البحوث المحاسبية التي ترتكز على أهمية وضرورة الاهتمام المتزايد لقضايا التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلى أو الدولي.

٢- يُعد البحث امتداداً لأدبيات الفكر المحاسبي التي تهتم بتطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية وتركيزها على الأداء الاقتصادي للشركة فقط، حيث حاول الباحثان قياس مستوى

الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في شركات المساهمة السعودية، وهو ما قد يوفر مؤشرات ودلالات عن مدى تعبير التقارير المالية المنشورة عن حقيقة الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي للشركة.

٣- إثراء الجانب المعرفي لدور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين والوصول إلى نتائج تفيد الجهات الرقابية على الشركات، بما يخدم إعداد وتوفير تقارير مالية توضح مدى مساهمة واهتمام الشركات بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

٤- ندرة البحوث المحاسبية في مجال التنمية المستدامة - خاصة في البيئة السعودية - بالإضافة إلى توجيه الباحثين والمهنيين نحو دراسة جوانب أخرى مثل دور المحاسبين في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير تقارير الاستدامة، دور المراجع الداخلي والخارجي تجاه مراجعة تقارير الاستدامة.

ثانياً: الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال ما يلي:

١- تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير السنوية للشركات السعودية يوفر دليلاً عملياً على مدى التزامها بالإفصاح عن هذه الممارسات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح وترشيد قرارات المستثمرين.

٢- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد السعودي، وتبني الحكومة السعودية لرؤية وخطة مستهدفة لعام (٢٠٣٠م)، والاتجاه نحو العولمة، وتحرير التجارة الدولية.

٣- حاجة الشركات إلى تحسين أدائها وصورتها العامة في المجتمع ومواجهة المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية، مما يدفعها إلى تقديم وتوفير تقارير خاصة بأدائها البيئي والاجتماعي بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي لتحسين سمعتها وتأكيد قيمتها تجاه أصحاب المصالح.

٤- نتائج الدراسة قد تقدم معلومات مفيدة يمكن أن تساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، أو مساعدة الجهات الحكومية والمنظمات المهنية على إصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها تحفيز وإلزام الشركات على الاهتمام بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، مما ينعكس إيجابياً على الشركة والمستثمرين والاقتصاد الوطني ككل.

٥- الحاجة إلى تضييق فجوة التوقعات Expectation Gap المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤوليات البيئية والاجتماعية للشركات واحتياجات أصحاب المصالح.

٥/١ فروض البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة يقوم البحث على الفروض التالية:

- **الفرض الأول:** توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، درجة الرفع المالي، ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، نوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة.
- **الفرض الثاني:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.
- **الفرض الثالث:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تحديات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في الشركات السعودية.
- **الفرض الرابع:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

وسوف يتم التحقق من صحة الفرض الأول من خلال الدراسة التطبيقية، بينما سيتم التحقق من صحة باقي الفروض من خلال الدراسة الميدانية.

٦/١ منهج وأسلوب البحث:

في محاولة من الباحثين للتغلب على مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية السابقة، وتحقيقاً لأهدافه، سيعتمد الباحثان في تناولهما لموضوع البحث على كل من منهجي البحث الاستقرائي والاستنباطي، نظراً لأن البحث له شقان أولهما **نظري** خاص بتحليل الدراسات والكتابات العربية والأجنبية السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهذا الشق يُغطى من خلال أسلوب الدراسة النظرية، **وثانيهما تطبيقي** يتم عن طريق استخدام بيانات شركات المساهمة المسجلة في سوق المال السعودي لخمسة عشر قطاعاً ، وذلك باستخدام البيانات الفعلية لـ (١٤١) شركة عن الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، بالإضافة إلى **الدراسة الميدانية** من خلال استطلاع رأى عينة مكونة من أربع فئات هي: المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية، المستثمرين، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ومراقبي الحسابات، وذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

٧/١ تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- **المبحث الثالث:** الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة.
- **المبحث الرابع:** دور الإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين.
- **المبحث الخامس:** الدراسة الميدانية واختبار الفروض.
- **النتائج والتوصيات.**
- **مجالات البحث المستقبلية.**
- **مراجع البحث.**
- **ملاحق البحث.**

٢/ المبحث الثاني

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحثان في هذا المبحث بعض الدراسات التي اطلعا عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك كما يلي:

٢/١ الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (الأرضي، ٢٠١١) إلى محاولة تحديد مدى حاجة أسواق المال للمعلومات غير المالية، وتحديد مداخل توفيرها، بالإضافة إلى تقييم ما يشمله تقرير الاستدامة من معلومات ومحاولة تطويرها وذلك لتلبية حاجات أصحاب المصالح من معلومات الاستدامة، ومن ثم تحديد مستوى التقرير عن الاستدامة في جمهورية مصر العربية وآليات تطويره. وخلصت الدراسة إلى ضآلة مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة وفقاً للمؤشرات المكونة لإطار GRI وذلك بالنسبة للشركات المكونة لمؤشر المسئولية المصري، إضافة إلى ضآلة إفصاح هذه الشركات أيضاً عن متطلبات مركز المديرين المصري والبورصة المصرية باعتبارها شركات مدرجة بالمؤشر المصري للمسئولية.

بينما هدفت دراسة (الصاوي، ٢٠١٢) اقتراح نموذج لشكل تقرير استدامة الشركات واختبار مدى قبوله في بيئة الممارسة المصرية، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على فئتين هما: مجموعة أصحاب المصالح والشركات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، أن الهدف الأساسي لإطار محاسبة الاستدامة يتمثل في قياس أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك لتحقيق المساءلة والشفافية والإفصاح عن آثار نشاط المنشأة. كما أن هناك طلب متزايد لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على تقارير استدامة الشركات، بالإضافة إلى أن محاسبة الاستدامة تمثل تحدياً وفرصاً للمحاسبين حيث يتجاوز دورهم في تحقيق استدامة المنشأة عمليات جمع وتحليل والإفصاح عن المعلومات، ليتسع إلى ضرورة التحول من النظرة للداخل (المحاسبة التقليدية) إلى النظرة للخارج وفهم وإدراك للدور الذي يمكن أن يلعبوه لتحقيق استدامة المنشأة.

استهدفت دراسة (Burhan et al., 2012) تحليل العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي من خلال دراسة على عينة من (٣٢) شركة أندونسية مسجلة بالبورصة خلال

الفترة من ٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٩م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة له تأثير إيجابي على سمعة الشركة وربحيتها وقرارات المستثمرين، كما أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأداء المالي.

بينما استهدفت دراسة (Keveen et al., 2013) تحليل العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة وقيمة الشركة، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من (٢٠٠) شركة مسجلة بالبورصة الأسترالية عن الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٥م. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة ترتبط بعلاقة ارتباط سالبة مع تكلفة رأس المال، بينما ترتبط بعلاقة موجبة مع أداء الشركة.

بينما هدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٣) إلى تحليل إدراك معدي القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وقد أجريت الدراسة على عينة من المحاسبين وكذلك المديرين الماليين والتنفيذيين داخل الشركات المصرية اعتماداً على قائمة استقصاء. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير معنوي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال، كما أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تساهم إيجابياً في استدامة أداء أعمال الشركات التي تلتزم بممارسات التنمية المستدامة.

كما استهدفت دراسة (بدر، ٢٠١٣) بناء نموذج للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة تستفيد منه منشآت الأعمال المصرية ويخدم مستخدمي التقارير المالية، واختبار مدى قبول النموذج المقترح من خلال استطلاع آراء أساتذة بالجامعات المصرية ومراقبي الحسابات والمديرين الماليين والمستثمرين. وخلصت الدراسة إلى أهمية وضرورة الإفصاح عن التنمية المستدامة، وأن الشكل الملائم للإفصاح يكون في صورة معلومات مختلطة – وصفية، كمية، ومالية –، كما أن الموقع الملائم للإفصاح يكون في تقرير ربع سنوي منفصل (تقرير الاستدامة).

أما دراسة (Abd-Mutalib et al., 2014) فقد استهدفت اختبار مدى توافر تقارير الاستدامة، وكذلك مدى جودة تلك التقارير، لعينة مكونة من (٣٠٠) شركة مسجلة في البورصة الماليزية في عام ٢٠١١م. وقد توصلت الدراسة إلى أن (٣%) من شركات العينة لم تصدر تقارير الاستدامة وذلك بالرغم من تأكيد هيئة سوق المال على الإفصاح الإلزامي عن هذه النوعية من التقارير، كما توصلت أيضاً إلى أن قطاعات الصناعة والتمويل والزراعة تعد أكثر القطاعات اهتماماً بإصدار تقارير الاستدامة في حين كان قطاع الفنادق أقل القطاعات اهتماماً بإصدار مثل تلك التقارير.

بينما استهدفت دراسة (Branco et al., 2014) تحليل المحددات المؤثرة على تقارير الاستدامة وذلك لعينة من الشركات المسجلة في البورصة البرتغالية خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١١م. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة، الرافعة المالية، ربحية الشركة، التسجيل في بورصات أجنبية، ونوع الصناعة على تقارير الاستدامة، بينما لا يوجد تأثير لهيكل الملكية على تلك التقارير.

في حين استهدفت دراسة (Herbohn et al., 2014) تحليل العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة واستدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة الأسترالية من خلال دراسة على عينة من (٣٣٩) شركة عام ٢٠٠٦م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة يرتبط بعلاقة ارتباط موجبة وذات علاقة معنوية مع استدامة أداء الشركة، كما أن هناك علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى هذا الإفصاح وكل من حجم الشركة وعمرها.

كما استهدفت دراسة (Carnevale & Mazzuca, 2014) استكشاف العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة وقيمة البنوك الأوربية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (١٧٦) بنك من البنوك المسجلة في البورصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م حتى عام ٢٠١١م. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن تقرير الاستدامة ونصيب السهم من الأرباح، كما أن هناك تأثير لهذا الإفصاح على كل من قيمة وسمعة البنك.

بينما حاولت دراسة (Cheng et al., 2015) بيان تأثير الأهمية الإستراتيجية لتقارير الاستدامة على قرارات المستثمرين غير المحترفين الذين يلجأون عادة إلى المستشارين الماليين لتقييم أداء الشركات بهدف اتخاذ قرار الاستثمار. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقارير الاستدامة – من خلال مؤشراتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – تؤثر في القرارات الاستثمارية، كما أن المستثمرين ينظرون للشركات التي تفصح عن تقارير الاستدامة بأنها ذات تأثير إيجابي أكثر أهمية وأكثر ملائمة للاستثمار.

كما استهدفت دراسة (Kend, 2015) تحليل أثر الحوكمة وخصائص الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة. كما تناولت خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع عن تلك التقارير، وذلك من خلال دراسة لعينة من (٢٢٠) شركة أسترالية وإنجليزية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين كل من وجود هيكل قوى للحوكمة، حجم مكتب المراجعة، ومستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة، كما أن وجود لجنة للاستدامة يكون له أثر كبير في اختيار المراجع الذي يوفر التأكيدات المطلوبة على تقارير الاستدامة.

في حين استهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٥أ) اكتشاف مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية شملت ثلاثة قطاعات (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، وقطاع العقارات) خلال الفترة من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٣م. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إفصاح الشركات المصرية عن التنمية المستدامة لأنشطتها لم يستوف متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما أن معلومات الإفصاح كانت وصفية أكثر منها كمية، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من: حجم الشركة وإيراد السهم الواحد وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة، في حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من: نسبة الربحية ونسبة الرافعة المالية وبين الإفصاح عن التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة أيضاً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة ترجع لاختلاف نوع القطاع التي تنتمي له الشركات.

أما دراسة (مليجي، ٢٠١٥) فقد هدفت إلى فحص مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة، والعوامل المؤثرة فيه من ناحية، وأثره على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية من ناحية أخري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات السعودية، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى هذا الإفصاح وكل من حجم الشركة وربحيتها، مصروفات البحوث والتطوير، حجم مجلس الإدارة، استقلال أعضائه، وجودة لجان المراجعة، وكذلك ارتباطه بعلاقة سالبة وجوهرية مع الملكية العائلية، بينما لا يتأثر بازدواجية دور المدير التنفيذي الأول. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية.

بينما استهدفت دراسة (Calabrese et al., 2016) بيان الأهمية النسبية لمعلومات الاستدامة وتحديد الشركة لأولوياتها والبنود التي يجب الإفصاح عنها والتي تعتبرها الشركة أكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصالح. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن جوانب الاستدامة ليس له ذات الأهمية لكل شركة، وأنه يجب على الشركات أن توفر تقريراً عن المؤشرات التي تعتبرها جوهرية وما هي الأساليب التي اعتمدتها في تحديد الأهمية النسبية لتلك المؤشرات، مع ضرورة إشراك أصحاب المصالح في تقييم تلك الأهمية مما يعزز من مصداقية تقارير الاستدامة ويساعد في خلق وإضافة قيمة للشركة.

كما استهدفت دراسة (مشابط، ٢٠١٦) دراسة واختبار أثر درجة إفصاح البنوك العاملة في مصر عن الاستدامة على أدائها المالي. حيث تم تحليل محتوى التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية لثلاثين بنكاً عن الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة إلى

انخفاض درجة الإفصاح عن الاستدامة حيث تبلغ ١٠.٧% وذلك تبعاً لمؤشر الإفصاح المشتق من الجيل الرابع لإرشادات المبادرة الدولية للتقرير للخدمات المالية والمصرفية، ولا يوجد سوى بنكان فقط أصدرا تقرير الاستدامة خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك في مصر وأدائها المالي علاقة إيجابية ولكنها ضعيفة، بسبب انخفاض وعي البنوك بأهمية الاستدامة وعدم إدراكها بمردودها الإيجابي على أدائها في الأجل الطويل.

٢/٢ مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحثان للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

١- اتفقت معظم الدراسات على أهمية الحاجة لدراسة العوامل المؤثرة في الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، خاصة بعد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأخلاقي (Ethical Investment).

٢- ركزت بعض الدراسات على مفاهيم تقارير الاستدامة وبيان أهمية الإفصاح عنها بما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية بالنسبة لأصحاب المصالح وحاجة أسواق المال إلى معلومات غير مالية بالإضافة إلى المعلومات المالية.

٣- بالرغم من أن معظم مؤشرات قياس مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة المستخدمة في الدراسات السابقة تتفق مع بعضها إلى حد كبير في الأبعاد الرئيسية للمؤشر، إلا أنها تختلف مع بعضها إلى حد ما في البنود التفصيلية، بالإضافة إلى اختلاف بيئة التطبيق. لذا فإن الدراسة الحالية يحاول الباحثان من خلالها اقتراح مؤشر شامل يتناسب مع بيئة الأعمال السعودية.

٤- تتمثل الفجوة البحثية التي تميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات في عدم إفصاح الشركات المسجلة في البورصة السعودية عن أية تقارير منفصلة سواء تقارير بيئية أو تقارير مسؤولية اجتماعية أو تقارير استدامة. لذا تتميز هذه الدراسة بمحاولة الوقوف على أهم محددات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأثرها في ترشيد قرار الاستثمار، وهو ما لم تتناوله أي دراسة خاصة في البيئة السعودية.

٥- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تمت في البيئة السعودية من ناحية أداة القياس، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على قياس المتغيرات من خلال تحليل التقارير المالية لمجموعة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية عن تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى استطلاع رأي عينة مكونة من أربع فئات حول مزايا ومعوقات الإفصاح عن التنمية المستدامة وأثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة على ترشيد قرارات المستثمرين.

٣/ المبحث الثالث

الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة

٣/١ مفهوم التنمية المستدامة:

بالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح الإفصاح عن الاستدامة أو ما يطلق عليه Triple Bottom Line Reporting إلا أنه لا يوجد له تعريف دقيق ومتفق عليه حتى الآن، فهو يستخدم لوصف قيام الشركة بالإفصاح عن أدائها الاقتصادي والبيئي (الصاوي، ٢٠١٢). وهناك العديد من الدوافع التي تحفز الشركات نحو الإفصاح عن الاستدامة، وتتمثل هذه الدوافع في: تعزيز الأداء المالي للشركة، جذب استثمارات جديدة وفتح أسواق جديدة، تعزيز سمعة الشركة، تحسين علاقة الشركة مع أصحاب المصالح، الرغبة في أداء أفضل في ظل وجود المخاطر التي تحيط بالشركة، والرغبة في الالتزام بالقوانين والتشريعات لتجنب المساءلة والعقاب لاعتبارات مجتمعية وأخلاقية (شرف، ٢٠١٥).

ولقد تناولت دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بيان مفهوم الاستدامة باعتبارها مفهوم واسع النطاق، وأن الاستدامة تعنى التنمية المستمرة التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بالمستقبل، وأن التقرير عنها هو تقرير يهدف إلى مناشدة الأجيال الحالية لاتخاذ تدابير فورية لتجنب الخطر الناتج عن الأضرار البيئية التي لا يمكن إصلاحها، ويتضمن تقرير الاستدامة توفير معلومات عن الآثار الاقتصادية، إضافة إلى توفير معلومات عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركة وبيان مدى تأثيرها على القيمة المحققة لحملة الأسهم[١]. كما تناولت دراسة الـ IFAC تحديد أبعاد مفهوم الاستدامة من خلال بيان أن التقرير عن الاستدامة يشمل ثلاثة أبعاد وهي (الصاوي، ٢٠١٢، IFAC, 2011):

- **البُعد الاقتصادي:** يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد.
- **البُعد الاجتماعي:** يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة.
- **البُعد البيئي:** يهدف إلى حماية والمحافظة على سلامة النظم البيئية والأيكولوجية متضمنة الأرض والماء والهواء، بالإضافة إلى اكتشاف مصادر متجددة للموارد.

وقد عرف (Gurvitsh & Sidorova, 2012) تقارير الاستدامة بأنها قيام الشركات بدمج معلومات الأنشطة الاجتماعية والبيئية بجانب نشاطها الاقتصادي في قوائمها

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز استخدام مفهومي الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كمترادفين، نظراً لأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل أحد محاور وأبعاد التنمية المستدامة.

المالية أو في تقارير منفصلة، للتعبير عن مدى مسؤوليتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها وتقييم أدائها من قبل أصحاب المصالح.

كما عرفها (Hughen et al., 2014) بأنها إعلان واضح وصريح من قبل الشركات لأصحاب المصالح عن الممارسات التي تقوم بها في جميع أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ومدى التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع وإعطاء صورة واضحة عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة في مسيرتها وتوفير المزيد من الشفافية لعملياتها.

ويرى الباحثان أن تقرير الاستدامة يجب أن يوفر إفصاحات عن أهم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تحدثها الشركة نتيجة مزاولتها لنشاطها سواء كانت إيجابية أو سلبية، والتي يكون لها تأثير على المجتمع والبيئة المحيطة بالشركة، حيث يجب أن يقدم تقرير الاستدامة تمثيل متوازن ومعقول عن هذه الآثار (GRI, 2013). وأن تقرير الاستدامة يوفر أيضاً زيادة في درجة الشفافية لممارسات الشركة ليعطي صورة واضحة لأصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركة (لطفي، ٢٠١١).

في ضوء ما سبق، يتضح للباحثان أن التنمية المستدامة هي مصطلح يستخدم لتوفير معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح – الداخليين والخارجيين – لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الأثر الحوكمي لنشاط الشركة، وبما يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢/٣ أسباب ومبررات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

نتيجة الاهتمام المتزايد بالدور الصحيح الذي يجب أن تؤديه الشركات نحو المجتمع، وفى ظل الحقيقة الخاصة بمحدودية الموارد البيئية، كان على الشركات أن تُعطى مزيداً من الاهتمام لقضايا قد تخرج عن أهدافها الأساسية مثل قضايا التلوث البيئي، وحقوق العمالة، وأمان المنتج. فقد تغيرت البيئة التي تمارس من خلالها الشركة أنشطتها وأصبحت مصدراً للضغط على الشركات للإفصاح عن أدائها من النواحي البيئية والاجتماعية بجانب أدائها الاقتصادي.

كما قامت الحكومات بإصدار التشريعات والتنظيمات التي تتناول عدداً من القضايا البيئية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، أصبحت قرارات الاستثمار تعتمد بشكل متزايد على النواحي الأخلاقية في أداء الشركات، كما أصبح العملاء أكثر إدراكاً للأداء البيئي والاجتماعي للشركات التي يحصلون منها على احتياجاتهم. يضاف إلى ذلك، أن الشركات ذاتها قد أصبحت أكثر تفهماً لدور المواطنة والمساهمات البيئية والاجتماعية في تحسين الأداء الاقتصادي لها وخاصة في الأجل الطويل.

مما سبق، يمكن القول بأن دوافع الشركات للتقرير عن مدى استدامتها قد تتمثل في: الاستجابة للضغوط التي قد يمارسها أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمدى وفاء الشركات

بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية، تحقيق التوافق مع القوانين والمتطلبات التنظيمية والمهنية، بالإضافة إلى الاستفادة من النتائج الإيجابية للتقرير عن الاستدامة.

ولقد اتفقت مجموعة من الدراسات (بدوي، ٢٠١١؛ سرحان وآخرون، ٢٠١١؛ إبراهيم، ٢٠١٤؛ Branco et al., 2008) على أنه يوجد العديد من الأسباب التي تستدعى تطوير محتوى الإفصاح عن البُعد البيئي والاجتماعي والحوكمى للشركات من أجل الوفاء بالحد الأدنى من احتياجات أصحاب المصالح. واتفقت الدراسات (بدوي، ٢٠١١، Ding et al., 2014، Hughen et al., 2014) على مجموعة من الأسباب تتلخص في الآتي:

- التطورات السريعة والمتلاحقة في الالتزامات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية، والتي ينبغي أن تفي بها إدارة الشركة.
- الطلب المتزايد على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبُعدين البيئي والاجتماعي من قبل أصحاب المصالح، خاصة مع تطوير تكنولوجيا الاتصالات وانتشارها، حيث تساعد في سرعة توصيل المعلومات لقاعدة كبيرة من أصحاب المصالح وبتكلفة أقل، ومن ثَّم المساهمة في ترشيد العديد من القرارات ذات العلاقة.
- انخفاض مستويات الثقة في التقارير المالية حيث التركيز على الإفصاح عن الأداء المالي فقط.

أما الدراسات (سَرحان وآخرون، ٢٠١١، Gholami et al., 2013، أحمد، ٢٠١٥ب) اتفقوا على الأسباب الآتية:

- تعرض العديد من الشركات العالمية لعدد من الكوارث والمشاكل البيئية والاجتماعية، ترتب عليها تحملها لتعويضات مالية طائلة للمتضررين بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن مزاولة الأنشطة ذات المردود السلبي على البيئة والمجتمع.
- الضغوط الحكومية والمجتمعية المتزايدة، والتي يصاحبها زيادة التزام الشركات بتطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة والأطراف المجتمعية.

كما عرضت دراستي (Battaglia et al., 2015، Suttipun & Stantan, 2012) أسباب أخرى تتمثل في الآتي:

- تحسين سمعة الشركة وتعزيز مركزها التنافسي في السوق.
- زيادة ولاء العملاء في الشركات المعنية بالبُعدين البيئي والاجتماعي، وهذا يعمل على تعزيز القيمة التنافسية لهذه الشركات.
- الوفاء بمتطلبات المواصفة القياسية الأيزو ١٤٠٠١، والتي يترتب عليها تضمين البُعد البيئي والاجتماعي في جميع أنشطة وعمليات الشركة من خلال أنظمة إدارة بيئية

واجتماعية تكون مخرجاتها تقارير تحتوي على معلومات مالية وغير مالية بيئية واجتماعية، تفيد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات.

في ضوء ما سبق، يخلص الباحثان إلى أنه يوجد العديد من الأسباب التي تعمل على التطوير والتحديث المستمر لمبادرات الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة، لمواكبة احتياجات أصحاب المصالح من معلومات بيئية واجتماعية وحوكمية مالية وغير مالية، بصرف النظر عن الأسلوب المتبع في هذا الإفصاح.

ويعرض الباحثان فيما يأتي الفئات ذات العلاقة بالشركات (أصحاب المصالح)، بهدف الوقوف على مدى حاجتها للإفصاح عن التنمية المستدامة، والتي يمكن تقسيمها من وجهة نظر الباحثين إلى مجموعتين، وهما:

المجموعة الأولى: وتشتمل على الأطراف الداخلية وتتمثل في الآتي:

١- **مجلس الإدارة:** يمثل تقرير الاستدامة مصدر هام للمعلومات بخصوص أبعاد أداء الاستدامة، واحتياجات وتوقعات أصحاب المصالح، ومثل هذه المعلومات تعد هامة لعمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية داخل الشركة (الصاوي، ٢٠١٢).

٢- **العاملون بالشركة:** يمثل العاملون أحد الفئات الهامة من أصحاب المصالح التي تهتم بالإفصاح البيئي والاجتماعي للشركة التي يعملون بها. ويوفر تقرير الاستدامة معلومات هامة للعاملين بالشركة عن الخدمات الاجتماعية التي تُقدم لهم ومدى الاهتمام بصحة وسلامة وأمن العاملين، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية للشركة للنهوض بهم، بما يجعلهم يشعرون بالأمان والاطمئنان على مستقبلهم الوظيفي والرضا عن العمل والتمسك به، وهذا ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية لهم وللمجتمع كله. أيضاً يمكن للعاملين من خلال الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة تكوين انطباع عن الشركة ومن ثَّم تقدير أهميتها بالنسبة للمجتمع (Gray et al., 2001).

المجموعة الثانية: وتشتمل على الأطراف الخارجية وتتمثل في الآتي:

١- **المستثمرون:** تزايدت في الآونة الأخيرة الانتقادات الموجهة للقوائم المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، مما أدى إلى التشكيك في مدى قدرتها على توفير وتقديم المدخلات المناسبة والملائمة لنماذج قرارات المستخدمين وبخاصة المستثمرين. حيث يرون أن التقارير المالية ينبغي أن تتجاوز المسائل المالية لتشمل موضوعات عن الدور الحوكمي والأداء البيئي والاجتماعي للشركة، وذلك لاتخاذ القرارات السليمة. فلم يعد المقياس المستخدم للحكم على كفاءة الشركة وأدائها يتوقف فقط على الأداء المالي والاقتصادي، بل ظهر ما يسمى الاستثمار المسؤول اجتماعياً Social Responsible Investing والذي يتضمن اهتمام المستثمر بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة،

ومن ثم الاستثمار المهتم بقضايا التنمية المستدامة (Yadav et al., 2016, Simnett et al., 2009, Patten, 2000)، فمع التطور في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري مراعاة البُعد البيئي والاجتماعي والحوكمى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما توفره تقارير الاستدامة.

٢- **العملاء والمستهلكين:** لم يعد اهتمام العملاء والمستهلكين منصباً فقط على سعر المنتج أو الخدمة أو جودتهما، بل أصبحت مجالات أخرى محل اهتمامهم مثل مدى سلامة المنتج بيئياً، مدى اهتمام الشركة بالعملاء، وقدرة الشركة على الاستمرار والبقاء. ومن هنا زاد طلب واهتمام العملاء والمستهلكين على الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمى بالإضافة إلى الإفصاح عن الأداء الاقتصادي للشركة، وهذا ما يوفره الإفصاح عن تقارير الاستدامة (Maubane et al.,2014, Bebbington et al., 2007).

٣- **المقرضين:** تفاوتت الآراء بشأن مدى حاجة المقرضين للإفصاح عن تقارير الاستدامة، والتي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين، **الأول:** يرى أهمية المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمية لقرارات المقرضين وضرورة الإفصاح عنها بشكل متوازٍ مع الإفصاح المالي للشركة. **والثاني:** يرى عدم أهمية المعلومات السابقة لقرارات المقرضين، ومن ثَّم لا توجد ضرورة للإفصاح عنها (Artiach et al., 2010, O'Dwyer et al., 2011).

ويتفق الباحثان مع أصحاب الاتجاه الأول، حيث إن اتخاذ القرار بإقراض الشركة أم لا، لا يعتمد فقط على المقدرة الكسبية والمالية للشركة، بل يمتد إلى جوانب أخرى غير مالية سواء خاصة بأداء الشركة البيئي والاجتماعي والحوكمى، ومدى قدرتها على الاستمرار والبقاء، بالإضافة إلى مدى قدرتها على إدارة المخاطر، وهذا ما يوفره الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

٤- **الأجهزة الحكومية والمنظمات المهنية:** تُعد الحكومة بأجهزتها المختلفة من أكثر الفئات اهتماماً بالإفصاح البيئي والاجتماعي للشركات بالإضافة إلى إفصاحها المالي، حيث تحتاج لمعلومات عن الأداء البيئي للشركة ومدى مساهمتها في المحافظة على البيئة ومنع التلوث ومعالجته إن وجد ومن ثَّم فرض العقوبات على الشركات المخالفة للقوانين واللوائح الخاصة بالمحافظة على البيئة ومنع التلوث، كما تحتاج إلى معلومات عن الأداء الاجتماعي ومدى مساهمة الشركات في الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، مما يساعد الأجهزة الحكومية في ترشيد الموارد حيث يتم توجيهها إلى الصناعات التي تضطلع بالمسؤولية الاجتماعية. هذا المعلومات يمكن معرفتها من خلال تقارير الاستدامة، ومن ثم مساعدة الحكومة والمشرعين والمنظمات المهنية في تنظيم الشركات، ووضع وسَّن القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنافسة والضرائب والبيئة والقضايا الاجتماعية، مما ينعكس على ترشيد القرارات الخاصة باستخدام الموارد

الاقتصادية والمحافظة عليها (Habib & Khan, 2010, Vazquez & Liston-Heyes, 2008).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هناك طلباً متزايداً لأصحاب المصالح – الداخليين والخارجيين – على تقارير الاستدامة، وذلك لما توفره من إفصاح ومعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي للشركات، ورؤيتها ورسالتها تجاه التنمية المستدامة، والخطط الإستراتيجية التي تضعها الإدارات لتحقيق هذه الرؤية، ومدى تقدمها وتحقيقها للخطط المستقبلية، بما يوفر محتوى معلوماتي لتقارير الاستدامة.

٣/٣ النظريات المفسرة للإفصاح عن تقارير الاستدامة:

تعددت النظريات التي تفسر الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ويمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

(أ) نظرية الشرعية Legitimacy Theory:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات تعمل داخل نظام اجتماعي أكبر، وأنه على الشركة أن تسعى إلى توفير عنصر المشروعية لأنشطتها التشغيلية، وذلك مراعاة لقواعد العقد الاجتماعي Social Contract الذي يربط بينها وبين المجتمع من حولها. وعليها أن تدرك بأن استمراريتها مرهونة بمدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع وليس فقط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك، ومن ثَّم فإن عدم امتثالها لتلك الالتزامات يبرر تطبيق الجزاءات القانونية المحددة عليها في نطاق العقد الاجتماعي (مطر والسويطي، ٢٠١٢، Comyns et al., 2013).

وفي هذا السياق، يرى (O'Donovan, 2002) بأنه توجد فجوة توقعات Expectation Gap بين نوعية وكمية الأنشطة التي يتوقعها المجتمع من الشركة من جهة، ونوعية وكمية الأنشطة التي تنفذها تلك الشركة في الواقع العملي من جهة أخرى، وكلما اتسعت هذه الفجوة كلما انخفضت درجة مشروعية أنشطة الشركة، وفي المقابل فإنه كلما انخفضت هذه الفجوة كلما اقتربت الأنشطة التي تقوم بها الشركة من حجم توقعات المجتمع.

ويتفق الباحثان مع (Deegan, 2002) في أن استمرار وبقاء الشركة لا يعتمد فقط على الكفاءة والأرباح ولكن أيضاً على قبول مخرجاتها وطرق عملياتها بواسطة البيئة المحيطة بالشركة، وعندما يخرج أو ينحرف السلوك الفعلي أو المدرك للشركة عن القيم والمعايير الاجتماعية، فإن شرعية الشركة تكون مهددة وتنشأ فجو الشرعية Legitimacy Gap.

وعلى ذلك فإن تقارير الاستدامة يمكن أن تكون أداة هامة لتحقيق التواصل بين الشركة مع المجتمع للحفاظ على مشروعيتها من خلال تبنى الشركة لاستراتيجيات متعددة

تكسبها شرعية، وتعكس مدى وعى وإدراك الشركة لمسؤوليتها تجاه المجتمع، بالإضافة إلى إعلام أصحاب المصالح بشأن التغيرات الفعلية المتعلقة بأداء وأنشطة الشركة.

(ب) نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory:

تقوم هذه النظرية على افتراض وجود مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح ذوي القوة والنفوذ، بسبب مقدرتهم على التحكم ورقابة الموارد الضرورية لعمليات الشركة، ولديهم أيضاً توقعات حول أداء الشركة (الصاوي، ٢٠١٢). وتدعو هذه النظرية – نظرية أصحاب المصالح – إلى إحلال مفهوم الوحدة المجتمعية Social Entity الذي يحكم النظام المحاسبي التقليدي بدلاً من مفهوم الوحدة المحاسبية Accounting Entity. وبذلك يجب ألا ينحصر اهتمام إدارة الشركة في تحقيق مصلحة الملاك فقط، بلا يتعين أن يتسع نطاق اهتمامها ليشمل مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، ومن ثم تغير مفهوم المستخدم المستهدف Target User للتقارير المالية التي تصدرها الشركة، وذلك بأخذ وجهات نظر أصحاب المصالح في الاعتبار، وهذا ما يوفره الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

(ج) النظرية المؤسسية Institutional Theory:

تهتم هذه النظرية بدراسة الهيكل التنظيمي ونمط تصميمه للشركات الذي يختلف من شركة لأخرى، فضلاً من أن لها دوراً مهماً في فهم الأساس المنطقي للإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure وتحديد نطاقه وطبيعته للمعلومات المالية وغير المالية. كما تُعد النظرية المؤسسية مكملة لنظريتي الشرعية وأصحاب المصالح.

وبناءً على ذلك، تُشكل تقارير الاستدامة نشاط تنظيمي ملائم ومقبول يمثل الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله لتمييز الشركة وفقاً للتنمية المستدامة ومسؤوليتها، مما يمثل ضغطاً مؤسسياً للشركات للقيام بالإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة (Montiel & Delgado, 2014, Bebbington et al., 2009).

في ضوء ما سبق، يتضح أن تقارير الاستدامة وفق هذه النظرية تمثل ضغطاً مؤسسياً على الشركات للقيام بالإفصاح عن مثل هذا النوع من التقارير في محاولة منها لتحسين أداء الشركات في ظل التغيرات والتطورات المستمرة في بيئة الأعمال.

٤/٣ طرق وأساليب الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

من خلال استقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات، يتضح وجود جدل كبير بين المحاسبين والمراجعين وكُتاب الفكر المحاسبي حول كيفية الإفصاح عن الاستدامة وطريقة الإفصاح عنها، إلا أنه يُمكن القول أن الإفصاح عن التنمية المستدامة يأخذ أحد الاتجاهات الآتية (مطاوع، ٢٠٠٦، بدر، ٢٠١٣، شرف، ٢٠١٥، Steyn, 2014, Bebbington & Larrinaga, 2014):

- **<u>الاتجاه الأول</u>: الإفصاح عن التنمية المستدامة في تقارير منفصلة عن التقارير المالية (اتجاه الفصل):**

حيث يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التي تقضي باستقلال نظام محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting عن نظام المحاسبة المالية، وذلك بما يتطلب إعداد قوائم منفصلة للتقرير عن الاستدامة تُلحق بالقوائم المالية المنشورة التي تعكس الأداء الاقتصادي للشركة.

وتأخذ التقارير المنفصلة ثلاثة أساليب في الإفصاح عن التنمية المستدامة وهي:

- **الأسلوب الأول: التقارير الوصفية:** تتضمن هذه التقارير وصفاً لما قامت به الشركة من أنشطة بيئية واجتماعية، دون أي تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التي تحققت.
- **الأسلوب الثاني: تقارير تعرض التكاليف البيئية والاجتماعية فقط:** تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته الشركة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة البيئية والاجتماعية دون الإفصاح عن قيم المنافع والعوائد التي حققتها عن تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع، وتسمى تقارير المدخلات.
- **الأسلوب الثالث: تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية:** وهي تقارير تفصح عن تكاليف أداء كل نشاط والمنافع التي تحققت للمستفيدين من تلك الأنشطة، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات.

- **<u>الاتجاه الثاني</u>: الإفصاح عن التنمية المستدامة بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد (طريقة الدمج أو اتجاه الجمع):**

يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التي تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية هدفاً متكاملاً ومتداخلاً مع المسؤولية الاقتصادية، حيث يقتضي الإفصاح الشامل إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس الآثار الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الآثار البيئية والاجتماعية التي زاد الاهتمام بها من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى حد إدراك أن الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية يقف على نفس درجة أهمية الإفصاح عن الأرباح لحملة الأسهم، وذلك من شأنه أن يضفي دلالة إيجابية على نتائج الشركة ويساهم في التقييم السليم للأداء الإداري على المستوى الكلي لأهدافها، ويضمن احتواء تقرير المراجعة على المعلومات التي توضح مدى وفاء الشركة بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ويشير الباحثان إلى أنه يمكن للشركة الإفصاح عن تقرر الاستدامة من خلال – بالاعتماد على – وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت. وقد أكد على ذلك العديد من الدراسات (Misra & Agarwal, 2011,

Arnone et al., 2011، أحمد، ٢٠١٥ب) حيث أشارت إلى أن هذا الأسلوب انتشر في الآونة الأخيرة كأسلوب للإفصاح المحاسبي عن البُعدين البيئي والاجتماعي، وأن هذا الأسلوب يصاحبه العديد من المزايا أهمها:

- تحديث المحتوى المعلوماتي لهذين البُعدين - البيئي والاجتماعي - بسهولة وبتكلفة أقل.
- سهولة الإفصاح عن هذين البُعدين بأكثر من لغة، خاصة إذا كانت الشركة من الشركات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات.
- توصيل المعلومات البيئية والاجتماعية لأكبر عدد من أصحاب المصالح بسرعة وفى الوقت المناسب.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بقضايا الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، لذا لجأت بعض الجهات المنظمة مثل بورصات الأوراق المالية إلى إلزام الشركات المقيدة بها أو المسجلة إلى الإفصاح عن تلك الممارسات التي تقوم بها الشركة، إلا أنها لم تُلزم هذه الشركات ببنود محددة يتم الإفصاح عنها أو كيفية التقرير عنها، ومن ثم فقد اختلف مستوى الإفصاح بين الشركات.

كما يرى الباحثان أن إعداد تقرير الاستدامة يخلق فرص وتحديات أمام المحاسبين - والمراجعين أيضاً - من خلال الدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به المحاسبين في قياس وتوفير المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي للشركة. مما يخلق تحدياً لهم من خلال ظهور منظور جديد لمسؤوليتهم وتوسيع مجال عملهم ليشمل قضايا جديدة مثل حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وغيرها من جوانب الاستدامة، وما يتطلبه ذلك من صقل وتطوير مهاراتهم والتعليم المهني المستمر، بالإضافة إلى تدعيم وتوسيع معارفهم بالتشريعات واللوائح الخاصة بمجال عمل الشركة.

٥/٣ المزايا المتحققة من إصدار تقارير الاستدامة:

يحقق الإفصاح عن تقارير الاستدامة العديد من المنافع الداخلية والخارجية للشركة التي تقوم به، ومن أهم هذه المنافع (KPMG, 2008, GRI, 2006، الصاوي، ٢٠١٢، Rezaee,2016, Solomon et al.,2011,Crifo & Forget,2015, Martinez-Ferro et al., 2015):

(أ) <u>المنافع الداخلية</u>: وتتمثل في:

- **تطوير رؤية وإستراتيجية الشركة المتعلقة بالاستدامة:** إفصاح الشركة عن تقرير الاستدامة يشجعها على تحديد رؤية واضحة وإستراتيجية للعمل بأسلوب أكثر استدامة،

مما يُحفز العمل نحو التحسين المستمر في مجالات الأداء المفصح عنها، ويساعد على تقديم منتجات وخدمات أكثر استدامة.

- **خلق قيمة مالية للشركة:** حيث يحتوي تقرير الاستدامة على معلومات حول الاستخدام الأمثل والكفء للموارد المتاحة لتوفير بيانات تكاليفية وأخرى مرتبطة بالإيرادات.
- **زيادة إدراك وتحفيز العاملين بالشركة:** حيث يساعد الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالاستدامة في زيادة ولاء الموظفين والعاملين لدى الشركة، وتخفيض معدل دورانهم، بالإضافة إلى زيادة قدرة الشركة على جذب موظفين ذوي خبرة عالية.
- **تدعيم وتحسين نظم الإدارة واتخاذ القرارات:** يساعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة على إلقاء الضوء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين والمجالات التي يمكن أن يكون أداء الشركة فيها أفضل، بالإضافة إلى دمج القضايا المرتبطة بالاستدامة داخل عمليات اتخاذ القرارات، مما يساعد الإدارة على إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وكيفية مواجهتها.
- **تحسن الأداء المالي للشركة:** وذلك نتيجة استيفاء المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة لمتطلبات الاشتراطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على المبيعات والقيمة السوقية للشركة في المستقبل.

(ب) <u>المنافع الخارجية</u>: وتتمثل في:

- **التركيز على الشفافية:** يحقق الإفصاح عن تقارير الاستدامة الشفافية، وذلك من خلال توصيل أهداف الشركة ورؤيتها وكيفية إدارتها للمخاطر، وأثر عملياتها على النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يدعم العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح، مما يؤثر على بقاء واستمرار الشركة في الأجل الطويل وقيمتها.
- **تدعيم السمعة:** تشجيع وتعزيز السلوك الأخلاقي الإيجابي، يكمن وراء تبنى الشركة لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية تجاه أصحاب المصالح، مما ينعكس إيجابياً على سمعتها ومكانتها في السوق وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.
- **جذب التمويل:** مع زيادة وعى وإدراك المستثمرين لقضايا الاستدامة، وإدخال تلك القضايا والاعتبارات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك المقرضين عند اتخاذ قرارات الإقراض والائتمان، تستجيب الشركات لتوقعات المستثمرين والمقرضين من خلال الإفصاح عن تقرير الاستدامة.
- **تدعيم وتحقيق الميزة التنافسية:** حيث توفر تقارير الاستدامة بيانات ومعلومات تلبى احتياجات أصحاب المصالح وتوقعاتهم والحصول على فهم أفضل لمتطلباتهم مما يُحفز الإدارة على الابتكار والتطوير لعمليات وأنشطة الشركة وتطوير منتجاتها وخدماتها وذلك لتمييز نفسها وتدعيم الوضع التنافسي للشركة.

- **تحسين الالتزام بالقوانين والتشريعات:** يُفصح تقرير الاستدامة عن مدى التزام الشركة بالإجراءات والتشريعات في المجالات البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان، وهذا يساعد على إدراك أصحاب المصالح لمدى وفاء الشركة بمسؤوليتها والتزامها بالتشريعات والقوانين واللوائح المرتبطة بمجال عملها.

في ضوء ما سبق، يرى الباحثان أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة غير كاف من وجهة نظر أصحاب المصالح، خاصة أنه يوجد العديد من الشركات تقدم إفصاح محاسبي بيئي واجتماعي اختياري، إلا أنه يكون له تأثير محدود على هذه المجموعات، خاصة أنه يصاحبه مجموعة من التحديات التي قد تعوق من تطبيقه. ومن ثم يتطلب الأمر التعرف على هذه التحديات والمعوقات من أجل العمل على الحد منها والقضاء عليها، وهو ما يتناوله الباحثان في الجزء التالي.

٦/٣ تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقرير الاستدامة:

هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الإفصاح عن ممارسات الاستدامة للشركات والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين – من وجهة نظر الباحثين –وهما (أبو العزم، ٢٠٠٥، Okoye et al.,2013,Ioannou & Serafeim,2014, 2000, Maubane et al., 2014 ، محمود، ٢٠١٤، Ballou et al.,2012,):

(أ) <u>القسم الأول: عوامل داخلية</u>: **وتلك العوامل يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل:**

- القوانين واللوائح الداخلية التي تحكم عمل تلك الشركات.
- ضعف وتدني مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارات الشركات، مما يجعل مسألة تبني التنمية المستدامة وما يرتبط بها من ممارسات معدومة.
- عدم اقتناع الشركات بأن الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة يُعد جزءاً من مسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها.
- الاستراتيجيات الحالية والتي تنظم أداء تلك الشركات وتقديمها لرسالتها وتحقيق أهدافها.
- الخوف من تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن إعداد تقارير محاسبة الاستدامة.
- خوف إدارة الشركات بأن يترتب على تقارير الاستدامة تأثير سلبي على سمعة الشركة.
- نقص معرفة وخبرة المحاسبين لدي الشركة بكيفية إعداد والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

(ب) <u>القسم الثاني: عوامل خارجية</u>: **وهي ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها تلك الشركات مثل:**

- عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها البيئية والاجتماعية بجانب مسؤوليتها الاقتصادية.

- عدم وجود معيار محاسبي يُلزم الشركات بالمحاسبة والإفصاح عن التنمية المستدامة [١].
- القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل عناصر الضغط على تلك الشركات لتحقيق أهدافها المحددة مسبقاً.
- ضعف اهتمام الأطراف التي تربطها علاقات بالشركة كالعاملين، المستفيدين، الهيئات والأجهزة الحكومية والبيئة الإقليمية بمعلومات التنمية المستدامة التي تفصح عنها الشركات.

يُضاف لما سبق – من وجهة نظر الباحثان – أن التقرير عن الاستدامة مازال يتم بشكل اختياري، وحتى في بعض الدول والتي يوجد بها عدد من التشريعات والمتطلبات التنظيمية فإنها غير شاملة، حيث تغطى بعض جوانب الأداء البيئي والاجتماعي وذلك حسب الاهتمامات والأولويات الخاصة بكل دولة. يُضاف إلى ذلك المشاكل المصاحبة لتطبيق إرشادات مبادرات التقرير العالمية، فعلى الرغم من أن هذه الإرشادات تهدف إلى تعزيز التوافق الدولي للتقرير عن معلومات الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة من أهمها: أنها لا تعكس تعريفاً واضحاً للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى خضوع إصدار تلك الإرشادات لتعديلات كثيرة [٢]. كذلك من أهم التحديات التي تعوق الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة تعدد أساليب الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية، مما يترتب عليه – من وجهة نظر الباحثان – وجود فجوة توقعات في المحتوى المعلوماتي المفصح عنه بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح، فيما يتعلق بالمعلومات البيئية والاجتماعية التي تفيدهم في اتخاذ العديد من القرارات.

كما يتفق الباحثان مع (Epstein & Buhovac,2014,Kaenzig et al., 2011) في أن الشركات التي تفصح عن تقرير الاستدامة تميل إلى التركيز على تقديم

---

(١) يشير الباحثان إلى أنه على الرغم من تعدد الإرشادات المقدمة سواء تعلقت بتوجيه السلوك البيئي أو الاجتماعي للشركات، أو عملية التقرير عن الاستدامة، إلاّ أن بعض هذه الارشادات يركز على أحد أبعاد التنمية المستدامة، مثل معايير (ISO, 14000) والتي تتناول إدارة الأداء البيئي للشركات والتقرير عنه. كذلك معيار المسؤولية الاجتماعية الدولي (SA, 8000)، وارشادات معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية بإنجلترا (ISEA, AA 1000) حيث يتناولان الأداء الاجتماعي للشركات. بالإضافة إلى وجود ارشادات أخرى مثل ميثاق الأمم المتحدة، وارشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية. لذلك يقترح الباحثان ضرورة إصدار معيار محاسبي للتنمية المستدامة يتضمن تحديد الإطار الفكري للمحاسبة عن التنمية المستدامة وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها.

(٢) تم إصدار الطبعة الأولى في عام ١٩٩٩م، كما تم إصدار الطبعة الثانية في يونيو ٢٠٠٠م، وظهرت الطبعة الثالثة في سبتمبر ٢٠٠٢م، وفى أكتوبر ٢٠٠٦م تم نشر المجموعة الشاملة لإرشادات التقرير والتي أُطلق عليها (G3) أو الجيل الثالث للإرشادات، والتي خضعت لبعض التعديلات حتى تكون أكثر توافقاً مع معايير (ISO, 14000)، ولذلك صدرت (G301, 2011). كما صدر الجيل الرابع من تلك الإرشادات (G4) في يوليو ٢٠١٣م لتكون أكثر توافقاً مع معايير المسؤولية الاجتماعية (ISO, 26000) وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

المعلومات الإيجابية فقط بدلاً من تقديم ما يعكس توازن الأداء، كما أن التقارير قد تظهر غير متناسقة وغير مكتملة النطاق والمضمون وبجودة مختلفة.

في ضوء ما سبق، يتضح للباحثان بأن المزايا التي يمكن أن تحققها الشركات من إصدارها تقارير الاستدامة تفوق بكثير التحديات التي يمكن أن تعوق إصدار هذه التقارير لما لها من أهمية في زيادة قيمة الشركة واستمراريتها على المدى الطويل في ظل المنافسة الحاصلة في بيئة الأعمال الديناميكية وهو ما سيحاول الباحثان اختباره من خلال الدراسة الميدانية.

٧/٣ الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في البيئة السعودية:

إن الاتجاه نحو الإفصاح عن الاستدامة يُشتق من عاملين أساسيين، الأول: هو زيادة إدراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للقضايا المرتبطة بالاستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي طويل الأجل للشركة. ويتمثل العامل الثاني: في حاجة ودوافع مجتمع الأعمال والشركات ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة والإفصاح عن تلك الاستجابة ومبادرات الاستدامة التي تتبناها (الصاوي، ٢٠١٢، Cormier & Gordon, 2001).

وقد حظي الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة باهتمام المنظمات المهنية الدولية، حيث قدمت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) Global Initiatives Reporting إرشادات لمساعدة المستخدمين في تفسير وتقييم قرارات الشركة بشأن محتوى تقرير الاستدامة، كما أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants على أن الإفصاح عن التنمية المستدامة يساعد على تحسين أداء الشركات وصورتها أمام المستثمرين. وحالياً يقوم مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB) بتعديل المعيار الدولي لخدمات التأكيد (ISAE, 3000) بغرض تقديم خدمات التأكيد على تقارير الاستدامة.

أما على مستوى البيئة السعودية، فلم يحظ الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بالاهتمام الكافي من قبل الجهات المنظمة والمسئولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث لم يتضمن معيار العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والباب الثالث من لائحة حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار ١-٢١٢-٢٠٠٦م والمعدلة بتاريخ ١-١٠-٢٠١٠م الإشارة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

إلّا أن هناك بعض المحاولات للاهتمام بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، حيث تم إطلاق المؤشر السعودي للتنافسية المسئولة عام (٢٠٠٨م) بهدف قياس وتحديد مدي اهتمام الشركات بالمجتمع والبيئة اللذين تعمل بهما (الهيئة العامة للاستثمار السعودي، ٢٠١٥). كما أن هناك محاولات تطوعية من جانب بعض الشركات السعودية للإفصاح عن

ممارسات التنمية المستدامة، من خلال التقرير السنوي للشركة أو من خلال تقرير منفصل في ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI, G4).

بالإضافة لما سبق، لم يصدر حتى الآن معيار محاسبي ينظم المعالجة المحاسبية لممارسات التنمية المستدامة للشركات السعودية، فضلاً عن عدم وجود نموذج موحد لتقرير الاستدامة، مما يشير إلى غياب التنظيم المهني والتشريعي للإفصاح عن تقارير الاستدامة ببيئة الأعمال السعودية.

وسوف يركز الباحثان في هذا الجزء على دراسة واقع الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في تقارير شركات المساهمة السعودية، ويسعى الباحثان من خلال ذلك إلى التعرف واستكشاف ما إذا كانت شركات المساهمة السعودية تفصح عن ممارسات التنمية المستدامة بشكل كاف وملائم في تقاريرها السنوية المنشورة أم لا.

٣/٧/١-مجتمع الدراسة التطبيقية وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع شركات المساهمة السعودية التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي (أرقام)-تداول سابقاً -خلال الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م، وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام ٢٠١٥ م (١٧٢) شركة موزعة على خمسة عشر قطاعاً، وقد اختار الباحثان عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون الشركة قد أصدرت تقرير استدامة بشكل منفرد أو أفصحت عن ممارسات التنمية المستدامة ضمن تقاريرها السنوية أو مواقعها الالكترونية أو أدرجت ضمن مؤشر التنافسية المسؤولة للشركات السعودية.
- أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام وتتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة التطبيقية، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.
- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في سوق المال السعودي أكثر من خمس سنوات وألا تكون حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام.
- استبعاد الشركات التي قد تختلف نهاية السنة المالية لها عن (١٢/٣١) حتى لا يكون هناك ضعف في مقارنة نتائج الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١٤١) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل ما نسبته (٨١.٩٧%) من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، ويوضح الجدول التالي مجتمع وعينة الدراسة.

جدول رقم (١) يوضح مجتمع وعينة الدراسة حسب القطاع

القطاع	مجتمع الدراسة (الشركات المدرجة)	الشركات المستثناة (شركات لا تنطبق عليها الشروط)	عينة الدراسة (شركات تنطبق عليها الشروط)	نسبة القطاع من العينة
المصارف والخدمات المالية	12	1	11	%7.80
التأمين	35	6	29	%20.56
التجزئة	15	3	12	%8.51
التشييد والبناء	17	5	12	%8.51
شركات الاستثمار الصناعي	15	4	11	%7.80
الزراعة والصناعات الغذائية	17	3	14	%9.93
الصناعات البتروكيماوية	14	2	12	%8.51
الأسمنت	14	1	13	%9.22
التطوير العقاري	8	3	5	%3.54
شركات الاستثمار المتعدد	7	1	6	%4.26
الفنادق والسياحة	4	1	3	%2.13
النقل	5	1	4	%2.84
الاتصالات وتقنية المعلومات	4	-	4	%2.84
الإعلام والنشر	3	-	3	%2.13
الطاقة والمرافق الخدمية	2	-	2	%1.42
الإجمالي	**172**	**31**	**141**	**%100**

٢/٧/٣ - مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثان على في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على تحليل القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة خلال فترة الدراسة والمتاحة على موقع هيئة سوق المال السعودي (أرقام) /www.argaam.com، وكذلك مواقع شركات عينة الدراسة على شبكة الانترنت.

٣/٧/٣- تحليل بيانات عينة الدراسة:

١/٣/٧/٣- نوع الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

فيما يتعلق بنوعية الإفصاح، أي هل كان الإفصاح في صورة وصفية؟ أو كان في صورة كمية (نقدية)؟ أو خليط بين الوصفي والكمي، يشير الجدول التالي إلى نوع الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة طبقاً لكل قطاع وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢) يوضح نوع الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة

القطـــاع	نـــوع الإفصـــاح						الإجمالي	
	وصفي		كمي		مختلط			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة والصناعات الغذائية	3	%6.12	-		11	12.50%	14	9.93%
الاتصالات وتقنية المعلومات	1	%2.04	-		3	3.41%	4	2.84%
الاستثمار المتعدد	2	%4.08	-		4	4.55%	6	4.26%
الاستثمار الصناعي	5	%10.20	-		6	6.82%	11	7.80%
التطوير العقاري	2	%4.08	-		3	3.41%	5	3.55%
الطاقة والمرافق الخدمية	-	-	-		2	2.27%	2	1.42%
التشييد والبناء	4	%8.16	-		8	9.09%	12	8.51%
التأمين	10	%20.41	2	50%	17	19.32%	29	20.57%
النقل	1	%2.04	-		3	3.41%	4	2.84%
الفنادق والسياحة	1	%2.04	-		2	2.27%	3	2.13%
المصارف والخدمات المالية	5	%10.20	-		6	6.82%	11	7.80%
الإعلام والنشر	1	%2.04	-		2	2.27%	3	2.13%
الاسمنت	4	%8.16	-		9	10.23%	13	9.22%
التجزئة	6	%12.24	-		6	6.82%	12	8.51%
الصناعات البتروكيماوية	4	%8.16	2	%50	6	6.82%	12	8.51%
الإجمالي	**49**	**%100**	**4**	**%100**	**88**	**%100**	**141**	**%100**

يتضح من الجدول السابق بأن الإفصاح الكمي محدوداً جداً حيث لم يفصح كمياً إلا أربع شركات من (١٤١) شركة أفصحت في تقاريرها عن ممارسات التنمية المستدامة في صور مختلفة. كما أن غالبية الشركات (٨٨) شركة أي ما نسبته ٦٢,٤١% من الشركات التي أفصحت عن ممارسات التنمية المستدامة كان إفصاحها في صورة كمية

ووصفية (إفصاح مختلط)، وهو ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة (Burritte & Schaltegger, 2010; Aktas et al., 2013, Adams, et al., 2014, Ng&Rezaee,2014) التي تناولت هذا المجال. وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود معايير للتقرير والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات وترك ذلك اختيارياً للشركات. كما يتضح من الجدول أن ما نسبته ٣٤,٧٥% من الشركات (٤٩ شركة) قد أفصحت في صورة وصفية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجالات الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة قد انحصرت في سبعة مجالات وهي: تنمية المجتمع، الموارد البشرية، حوكمة الشركات، تلبية توقعات المساهمين، الاهتمام بالعملاء، الجودة الشاملة، السلامة والبيئة والأمن الصناعي.

ومن خلال استطلاع رأي عينة الدراسة حول طرق وأساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة – **من خلال الدراسة الميدانية** –، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يوضح

طرق وأساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في الشركات السعودية

طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية		المستثمرون		أعضاء هيئة التدريس		مراقبو الحسابات		العينة ككل	
	التكرارات	الترتيب	التكرارات	الترتيب	التكرارات	الترتيب	تكرارات	ترتيب	التكرار	ترتيب
أولاً: طرق الإفصاح:										
١- في صورة معلومات وصفية	٤	٣	٦	٢	٦	٣	٤	٣	٢٠	٣
٢- في صورة معلومات كمية.	٧	٢	٣	٣	٨	٢	٦	٢	٢٤	٢
٣- في صورة معلومات وصفية وكمية (مختلط).	١٠	١	١٠	١	٩	١	٢٠	١	٤٩	١
الإجمالي	٢١		١٩		٢٣		٣٠		٩٣	
ثانياً: أساليب الإفصاح:										
١- الإفصاح عن التنمية المستدامة في تقارير منفصلة عن التقارير المالية (اتجاه الفصل)	١٠	٢	١١	١	١٣	١	١٧	١	٥١	١
٢- الإفصاح عن التنمية المستدامة ضمن التقارير المالية (اتجاه الدمج).	١١	١	٨	٢	١٠	٢	١٣	٢	٤٢	٢
الإجمالي	٢١		١٩		٢٣		٣٠		٩٣	

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي العينة يفضل الإفصاح عن التنمية المستدامة في صورة معلومات وصفية وكمية (إفصاح مختلط)، وجاء ذلك باختيار عدد (٤٩) مفردة من إجمالي (٩٣) بنسبة ٥٢,٦٩%، وكذلك جاءت في الترتيب الأول بالنسبة للفئات الوظيفية الأربعة.

أما بالنسبة لأساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في الشركات السعودية جاء الإفصاح عن التنمية المستدامة في تقارير منفصلة عن التقارير المالية (اتجاه الفصل) في الترتيب الأول، وذلك باختيار عدد (٥١) مفردة من إجمالي (٩٣) بنسبة ٥٤,٨٤% بالنسبة لإجمالي العينة، وكذلك للفئات الوظيفية الثلاث عدا فئة المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية فجاءت في الترتيب الثاني، وهذا قد يرجع – من وجهة نظرهم – إلي أن اتجاه الدمج يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية والاجتماعية للشركة، دون الحاجة إلى إجراء تعديل على النظام المحاسبي التقليدي، باعتبار أن الأنشطة البيئية والاجتماعية للشركة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة، كما أن الشركة كوحدة واحدة يجب أن تكون أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية متكاملة وتمثل معاً الأهداف الكلية للشركة، بالإضافة إلي توفير الجهد في عملية الفصل.

وعلى ضوء ما سبق يخلص الباحثان إلى ما يلي:

(١) بالرغم من ممارسة الشركات لمجالات التنمية المستدامة أو لبعضها، إلا أنه لا يُوجد إلزام عليها بالإفصاح عن ذلك تفصيلاً بالقوائم حيث يكتفي بالتقرير عنها مندمجة مع المعلومات الاقتصادية.

(٢) إن المشرع السعودي لم يحاول التدخل لتحديد شكل الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في القوائم والتقارير التقليدية، بمعنى أنه ترك الحرية كاملة لإدارة الشركة لتحديد كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ونوعيتها.

(٣) إنه لا يوجد معيار محاسبي خاص بالتنمية المستدامة ضمن معايير المحاسبة السعودية، يحدد القوائم الواجب إعدادها وكذلك البنود المتضمنة في تلك القوائم.

(٤) عدم وجود نموذج محدد ومقبول بصفة عامة للإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يمكن للشركة الالتزام به، أيضاً عدم وجود موقع محدد للإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة حيث يمكن الإفصاح من خلال تقارير تقييم الأداء أو من خلال القوائم المالية التقليدية أو من خلال قوائم مالية منفصلة.

(٥) محدودية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في تقارير شركات المساهمة السعودية، الأمر الذي يتطلب الوقوف على أسباب هذا الضعف والمعوقات التي تُحد

من قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة، واقتراح التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الشفافية والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في تقارير شركات المساهمة السعودية، وهو ما سيتناوله الباحثان من خلال الدراسة الميدانية.

٢/٣/٧/٣ مستوي الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والعوامل المؤثرة فيه:

استهدف الباحثان في هذا الجزء التعرف على مستوي الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة والعوامل المؤثرة فيه. ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوي Content Analysis لتقارير الاستدامة والتقارير السنوية للشركات المسجلة بالبورصة السعودية خلال الفترة من (٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م)، وقد تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ -المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة ويتكون هذا المتغير من:

١-**حجم الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة:** تم قياسه (حجم الإفصاح) من خلال بناء مؤشر للإفصاح (ملحق رقم ٢) والذي يتكون من (٤٧) بنداً في ثلاث مجموعات- علماً بأن المجموعة الثالثة تتضمن أربعة أبعاد - استناداً إلى المدخل الثنائي غير المرجح (Dichotomous Approach) الذي يعامل جميع العناصر بأهمية متساوية ويعطي نتائج دقيقة عن غيره من المقاييس (بدوي ٢٠١١م، الصاوي ٢٠١٢ م، أحمد ٢٠١٣، الأرضي ٢٠١٣، مليجي،٢٠١٥، uidy&Patten,2010; (Searcy,2012

٢-**جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:** تم قياسها استناداً إلى المقياس الرباعي الذي وضعته كل من منظمة (Corporate Analysis Enhanced Responsibility (CAER الأسترالية ودراسة (Searcy &Buslovich,2014) ويعتمد على التحقق من وجود المعايير الأربعة التالية:

- وصف تفصيلي عن سياسة الشركة.
- وصف الآثار والمشكلات بكل الجوانب الهامة بالاستدامة مثل الطاقة وغازات الاحتباس الحراري والعوادم والمياه.
- وصف لمقاييس الأداء الخاصة بالأهداف المراد الوصول إليها.
- وجود بيانات كمية عن الجوانب الهامة للاستدامة إما في شكل جداول أو أشكال بيانية.

ب- المتغيرات المستقلة: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة:

والتي من أهمها (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، نوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة).

ويمكن توضيح طريقة قياس المتغيرات السابقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤) يوضح المتغيرات المؤثرة في حجم وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وطريقة قياسها

المتغيرات والرمز	طريقة القياس	العلاقة المتوقعة	مصدر البيانات
أولاً: المتغير التابع:(الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة):			
حجم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة ESD	تقاس بنسبة الإفصاح عن حجم ممارسات التنمية المستدامة وفقاً للمؤشر المقترح (عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها للشركة خلال الفترة إلى إجمالي عناصر المؤشر).		تقارير الاستدامة والتقارير السنوية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة QSD	تقاس بنسبة الإفصاح عن عناصر المقياس الرباعي (عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها للشركة خلال الفترة إلى عدد عناصر المقياس).		
ثانياً: المتغيرات المستقلة: (العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة):			
حجم الشركة CS	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	+	التقارير السنوية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
درجة الرفع المالي LEV	إجمالي الالتزامات على أحمالي الأصول في نهاية العام.	-	
ربحية الشركة PROF	صافي ربح العام قبل الضريبة والزكاة على إجمالي الأصول في نهاية العام.	+	
استقلال أعضاء مجلس الإدارة BIND	نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس.	+	
جودة لجان المراجعة ACQ	متغير تجميعي تتراوح قيمته من ١ إلى ٤ حسب مدى توافر خصائص لجنة المراجعة(استقلال الأعضاء ، الخبرات المالية والمحاسبية، دورية اجتماعات اللجنة، ومطابقة حجم اللجنة لقواعد الحوكمة) أو صفر بخلاف ذلك.	+	
نوع النشاط INDUS	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع صناعي وتستخدم مستوي تكنولوجياً عالياً، أو (صفر) بخلاف ذلك.	±	
حجم مكتب المراجعة AUDTYPE	متغير وهمي يأخذ (١) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4)أو(صفر) دون ذلك.	+	

ج-نموذج الدراسة التطبيقية:

يهتم هذا النموذج لاختبار تأثير كل من: حجم الشركة، درجة الرفع المالي، ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، نوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة (المتغير المستقل) على الإفصاح عن التنمية المستدامة (المتغير التابع). ويمكن صياغة هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$SD = \beta_0 + \beta_1 (CS) + \beta_2 (LEV) + \beta_3 (PROF) + \beta_4 (BIND) + \beta_5(ACQ) + \beta_6 (INDUS) + \beta_7(AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (SD): المتغير التابع : الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة (**حجم وجودة الإفصاح**).
- (β_0) : قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التنمية المستدامة التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.
- (β_1- β_7): معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في حجم وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- (ε_{it}) بند الخطأ العشوائي.

ويمكن تقسيم المعادلة السابقة إلى معادلتين لقياس أثر المتغيرات المستقلة على حجم الإفصاح وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة كما يلي:

النموذج الأول: العوامل المؤثرة في حجم الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة:

$$ESD = \beta_0 + \beta_1 (CS) + \beta_2 (LEV) + \beta_3 (PROF) + \beta_4 (BIND) + \beta_5(ACQ) + \beta_6 (INDUS) + \beta_7(AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (ESD): المتغير التابع: حجم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- (β_0) قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التنمية المستدامة التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.
- (β_1- β_7) معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في حجم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- (ε_1) بند الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة:

$$QSD = \beta_0 + \beta_1 (CS) + \beta_2 (LEV) + \beta_3 (PROF) + \beta_4 (BIND) + \beta_5 (ACQ) + \beta_6 (INDUS) + \beta_7 (AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (QSD) المتغير التابع وهو جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- (β_0) قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التنمية المستدامة التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.
- (β_1 - β_7) معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.
- (ε_{it}) بند الخطأ العشوائي.

د- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

أولاً: اختبار الارتباط:

لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بالإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، درجة الرفع المالي، ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، نوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة. قام الباحثان بإدخال البيانات محل الدراسة إلى الحاسب الآلي مستخدمين البرنامج الإحصائي SPSS وذلك للحصول على المؤشرات الإحصائية اللازمة لصياغة معادلة نموذج الانحدار، وكانت أولى هذه الخطوات هي إيجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من ناحية والمتغير التابع من ناحية أخري، ويوضح الجدول رقم (٥) التالي علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع:

جدول رقم (٥) يوضح

علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبين الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة

		حجم الشركة	درجة الرفع المالي	ربحية الشركة	استقلال أعضاء مجلس الإدارة	جودة لجان المراجعة	نوع النشاط	حجم مكتب المراجعة
ارتباط بيرسون	الإفصاح عن التنمية المستدامة	٠.٦٦٢	-٠.١٤٤	٠.٤١٥	٠.٥١٤	٠.٦٨٤	٠.١٣٢	٠.١١٢
المعنوية		٠.٠١٢	٠.٢٣٣	٠.١١٤	٠.٠٠٢	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	٠.٠٦٢

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و الأفصح عن التنمية المستدامة (حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون٠.٦٦٢ وهى قيمة جيدة ، وكان الارتباط ذات دلالة إحصائية حيث بلغت معنوية الارتباط ٠.٠١٢ وهى أقل من مستوى الخطأ المقبول (٠.٠٥)، لكن علاقة الارتباط بين درجة الرفع المالي والإفصاح عن التنمية المستدامة جاءت سالبة و ضعيفة حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (-٠.١٤٤)، كما أن علاقة الارتباط بين ربحية الشركة والإفصاح عن التنمية المستدامة ضعيفة حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (٠.٤١٥) وكان الارتباط غير معنوي وليست ذو دلالة إحصائية حيث بلغت معنوية الارتباط (٠.١١٤).

أيضا جاءت علاقة الارتباط قوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (٠.٥١٤) وكان الارتباط ذات دلالة إحصائية (٠.٠٠٢) ، كذلك جاءت علاقة الارتباط قوية بين جودة لجان المراجعة والإفصاح عن التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (٠.٦٨٤) وكان الارتباط ذات دلالة إحصائية (٠.٠٠١)، بينما جاءت علاقة الارتباط بين نوع النشاط والإفصاح عن التنمية المستدامة ضعيفة، حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (٠.١٣٢)، ولكنها ذات دلالة إحصائية (٠.٠٠٢) ، كذلك جاءت علاقة الارتباط بين حجم مكتب المراجعة والإفصاح عن التنمية المستدامة ضعيفة، حيث بلغت قيمة ارتباط بيرسون (٠.١١٢)، وغير ذات دلالة إحصائية (٠.٠٦٢).

ثانياً: اختبار الانحدار:

ولقياس أثر تلك العوامل على حجم وجودة الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة استخدم الباحثان طرقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS)، لتقدير معلومات نموذج الانحدار وهي من أكثر الطرق استخداماً في الدراسات المحاسبية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦) يوضح نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المؤثرة في حجم وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة

المتغيرات التابعة	حجم الإفصاحESD					جودة الإفصاحQSD				
	معاملات الانحدار غير القياسية		معاملات الانحدار القياسية			معاملات الانحدار غير القياسية		معاملات الانحدار القياسية		
المتغيرات المستقلة	B	Std. Error	Beta	T	Sig.	B	Std. Error	Beta	T	.Sig
Constant	0.244	.028		6.942**	.002	-.144	.84		-1.788	.058
CS	0.007	.003	.131	3.785**	.001	.007	.002	.097	3.072	.000
Lev	-.008	.004	-.079	-2.287*	0.028	-.027	.007	-.189	-3.739**	.000
PROF	0.265	.033	.198	8.988**	0.001	.142	.048	.158	3.603**	.013
BIND	0.014	.004	.122	6.321**	0.029	.301	.005	.179	6.224**	0.002
ACQ	.113	.028	.113	3.486**	0.000	.398	.082	.261	4.334**	0.00
INDUS	0 15	.007	.022	1.297	.027	.058	.038	.047	1.096	0.097
AUDTYPE	.042	.008	.122	2.97**	0.008	.065	.018	.162	3.654**	0.001

معامل الارتباط المتعددR=٠.٩٦٣	معامل الارتباط المتعدد R=.942
معامل التحديد R^2 Adj = 0.927	معامل التحديد R^2 Adj = 0.887
قيمة F المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA)=1134.052	قيمة F المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = 693.415
القيمة الاحتمالية (Sig)=0.00	القيمة الاحتمالية (Sig)=0.00

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (R^2 Adjust) بالنسبة لحجم الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة تبلغ (٠.٩٢٧)، أما بالنسبة لجودة الإفصاح فتبلغ (٠.٨٨٧)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، أما بالنسبة للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة بالنسبة لحجم الإفصاح (١١٣٤.٠٥٢)، وبالنسبة لجودة الإفصاح (٦٩٣.٤١٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.

ومن خلال الجدول أيضا يتضح أن كل من حجم الشركة وربحية الشركة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة وجودة لجان المراجعة وحجم مكتب المراجعة، لهم تأثير معنوي على حجم وجودة الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة، حيث كانت اشارة معامل الانحدار (β) موجبة وكانت القيمة الاحتمالية (Sig)=0.00 ، وهو ما يثبت صحة الفرض

الأول: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وكل من حجم الشركة وربحية الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة.

بينما أظهرت نتائج الانحدار أن قيمة معامل (β) الخاص بمتغير درجة الرفع المالي LEV قد بلغت (- ٠,٠٠٨) بالنسبة لحجم الإفصاح، وبلغت (- ٠,٠٢٧) بالنسبة لجودته، مما يعني أن التأثير كان سلبياً على ممارسات التنمية المستدامة. أما من خلال اختبار (t-test) فقد كانت قيمة t تساوي (- ٢,٢٨٧) بمعنوية (٠,٠٢٨) بالنسبة لحجم الإفصاح، وبلغت (-٣.٧٣٩) بمعنوية (٠,٠٠٠) بالنسبة لجودة الإفصاح، أي أنه معنوي. وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.

كما أظهرت نتائج الانحدار أن قيمة معامل (β) الخاص بمتغير نوع النشاط INDUS قد بلغت (٠,٠١٥) بالنسبة لحجم الإفصاح وبلغت (٠,٠٥٨) بالنسبة لجودته، مما يعني أن التأثير كان موجباً على ممارسات التنمية المستدامة. أما من خلال اختبار (t-test) فقد كانت قيمة t تساوي (١,٢٩٧) بمعنوية (٠,٠٢٧) بالنسبة لحجم الإفصاح، وبلغت (١,٠٩٦) بمعنوية (٠,٠٩٧) بالنسبة لجودة الإفصاح، أي أنه غير معنوي. وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الأول بالنسبة لنوع النشاط.

في ضوء ما سبق يمكن الوصول للنتيجة التالية: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وكل من حجم الشركة ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة. فيما عدا نوع النشاط فقد كانت العلاقة موجبة لكنها غير معنوية، بينما كانت العلاقة سلبية بين درجة الرفع المالي والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

ومما سبق يمكن للباحثان صياغة نموذج الانحدار للمحددات المؤثرة في مستوي حجم وجودة الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة كما يلي:

- نموذج ESD (حجم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة):

ESD = 0.224+ 0.007 (CS) – 0.008(LEV) + 0.265(PROF) + 0.014 (BIND) + 0.113 (ACQ) +0.015 (INDUS) + 0.042 (AUDTYPE).

- نموذج QSD (جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة):

QSD= -.144 + 0.007(CS) – 0.027(LEV) + 0.142 (PROF) + 0.301 (BIND) + 0.398(ACQ) +0.058(INDUS) + 0.065(AUDTYPE).

٤/ المبحث الرابع

دور الإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي الذي يقدم معلومات مالية للشركة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يعتمد المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم على التقارير المالية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم درجة الاستثمار وعائده، ومدى قدرة الشركات على الاستخدام الأمثل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة لها، فضلاً عن مدى قدرة الشركة على البقاء والاستمرار وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في اتخاذ قرار الاستثمار.

وفى الآونة الأخيرة تزايدت الانتقادات الموجهة للتقارير المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، مما أدى لخلق جو من عدم الرضا عن التقارير المالية، وبالتالي التشكيك في مدى قدرة معلومات التقارير المالية على تقديم المدخلات المناسبة والملائمة لنماذج قرارات المستخدمين وبالتالي احتمالية عدم الرشد في القرارات الاقتصادية المعتمدة على هذه المعلومات، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية الحالية لم تعد كافية لأغراض حوكمة الشركات ومسؤوليتها البيئية والاجتماعية. ومن ثم فإن عدد كبير من الأطراف أصحاب المصالح بدأوا في التركيز على بحوث محاسبة التنمية المستدامة وتطبيقاتها، والتي تتضمن العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الضرورية والأساسية للتنمية المستدامة (غريب، ٢٠١٥).

لذا كان من الضروري التوسع في الإفصاح بحيث يشمل كافة المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي للشركات والتي يكون لها تأثير على قرارات المستثمرين وهذا ما توفره تقارير الاستدامة.

ويرى الباحثان أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرارات وسلوك المستثمرين، من أهمها:

(أ) **جودة التقارير المالية Quality of Financial Reporting:** تعتبر جودة المعلومات الواردة في التقارير من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين، مما دفع الشركات إلى تحسين جودة المعلومات المفصح عنها في التقارير، مما يمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (حمادة، ٢٠١٤).

إن جودة التقرير المالي تتحدد ببُعدين أساسيين هما: حاجة مستخدمي التقارير المالية، وحماية المستثمرين وأصحاب حقوق الملكية. وبالنسبة للجانب الأول فإن التقييم يعتمد على مجموعة من الخصائص الرئيسية المتعارف عليها في المعلومات المحاسبية

والتي تحدد مدى نفعية المعلومات المحاسبية للمستخدمين مثل الملاءمة، الصدق في التعبير، إمكانية أو القابلية للتحقق، إمكانية الاعتماد، القيمة التنبؤية، التوقيت، القابلية للمقارنة، الحيادية. وفيما يتعلق بالجانب الثاني فإن أهم الخصائص التي يجب توافرها هي: الشفافية في الإفصاح، درجة التحفظ أو الحيطة والحذر في المفاهيم المستخدمة في عملية التقرير، الاتساق والثبات في تطبيق المفاهيم، وإمكانية المقارنة وشيوع الاستخدام في الواقع العملي، والإفصاح الكامل (Jonas & Blanchet, 2000).

ويمكن التعبير عن أهم الأبعاد والجوانب اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية من خلال الشكل الآتى (عبد الحليم، ٢٠١٥):

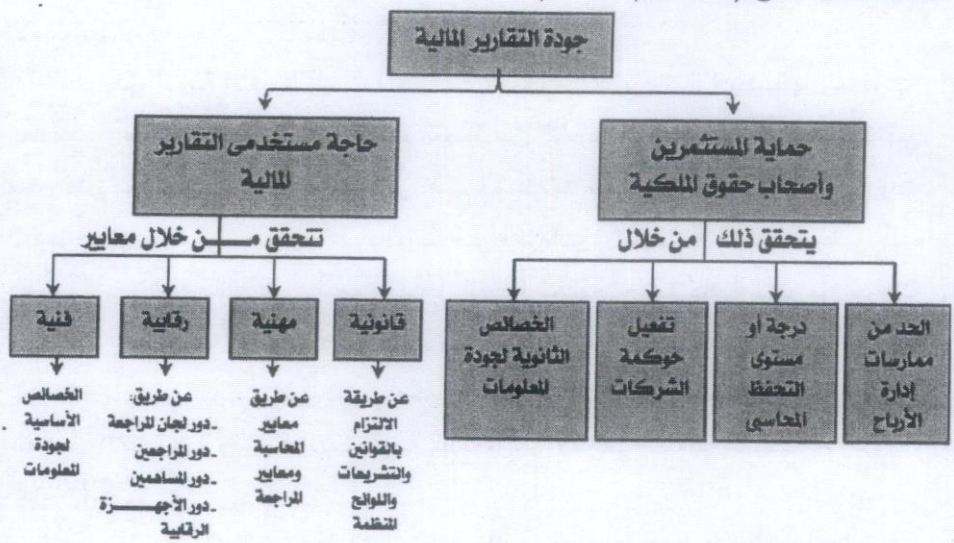

ولقد تزايد الاهتمام من قبل الشركات في الآونة الأخيرة بالتوسع في الإفصاح بحيث يشمل الإفصاح معلومات بيئية واجتماعية بالإضافة إلى المعلومات الاقتصادية، وذلك بإعداد تقرير يتضمن معلومات عن الجوانب السابقة بهدف إشباع حاجات ورغبات أصحاب المصالح من أجل اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (Martinez-Ferrero et al., 2015).

(ب) **عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry**: مما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يهتم المستثمرون بنوعية هذه المعلومات وكفاءتها وكفايتها للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

ويرى الباحثان أن الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة يمكن أن يخفض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، مما ينعكس إيجابياً ويجعلهم يتخذون قرارات سليمة.

(ج) **الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة:** الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة يزيد من قيمة الشركة وكفاءة القرارات الاستثمارية حيث إنه من المتوقع أن يُقيّم المستثمرون الشركات التي تفصح عن تقارير الاستدامة بقيم أعلى من الشركات التي لا تفصح عن تلك التقارير. كما أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يوفر معلومات ملائمة حول القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة، وهذا يعني أن مثل هذا الإفصاح يُحسن صورة الشركة، وبالتالي جذب المستثمرين مما يزيد من قيمة الشركة. ومما يؤكد على ذلك ما توصلت إليه دراسة (Wen, 2013) من أن الإفصاح الاختياري يلعب دورين: دور إيجابي يتمثل في بث معلومات ذات قيمة إلى السوق مما يؤدي إلى تسعير الأوراق المالية الخاصة بالشركة بطريقة أكثر دقة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الاستثمار بالشركة. أما الدور الثاني وهو دور سلبي فيحدث عندما تستخدم الشركة معلومات الإفصاح بصورة انتهازية للتأثير على أسعار السوق لصالحها، مما يؤدى إلى الإضرار بكفاءة الاستثمار بالشركة.

(د) **التوسع في الإفصاح عن المعلومات الملائمة لقرار الاستثمار:** لا شك أن الإفصاح بجودة عالية عن التقارير المالية للشركات يكون ضماناً لعمل أسواق المال بشكل جيد. وقد ظهر الإفصاح الاختياري كأحد الممارسات للتوسع بالإفصاح عن المعلومات بهدف تقليل والحد من عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية، وذلك بغرض إمداد المستثمرين بمعلومات عادلة وغير مضللة عن أنشطة الشركة بأمانة بما يساهم في تحقيق فرضية السوق الكفء حيث تتوافر المعلومات بسهولة وبدون أي تكلفة لتلبية احتياجات المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية (الأرضي، ٢٠١٣).

وقد أشارت دراسة (الخيال، ٢٠٠٩) إلى أن الإفصاح الاختياري يساعد في تعزيز كفاءة الأسواق المالية وتحديد السعر العادل للأوراق المالية فيها، ويُسهم كذلك في توفير معلومات عن أنشطة الشركة التي تعد مكملة لما تم الإفصاح عنه طبقاً للمعايير الإلزامية وذلك بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية.

ويرى الباحثان أن الاهتمام بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى المعلومات الاقتصادية يساهم في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل، ويعطى صورة واضحة ودقيقة عن أنشطة الشركة، والتقليل من حالة عدم تماثل المعلومات، مما يشجع الشركات في التوسع في الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبى الاحتياجات المختلفة للمستثمرين ومن ثم يؤثر على قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. ويتفق ذلك مع العديد من الدراسات السابقة مثل (Chih et al., 2008, Christofi et al., 2012, Simnett et al., 2009)

٥/ المبحث الخامس

الدراسة الميدانية وإختبار الفروض

إن قيمة البحث العلمي تنبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، يركز الباحثان في هذا الجزء من البحث على اختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة الميدانية وهي:

- **الفرض الثاني:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة ".
- **الفرض الثالث:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تحديات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في الشركات السعودية".
- **الفرض الرابع:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية ".

من خلال استطلاع آراء أربع فئات هم: المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية، المستثمرون، الأكاديميون (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)، ومراجعو الحسابات. ويمكن للباحثان أن يعرضا هذه الدراسة الميدانية كما يلي:

٥/١-أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحثان بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق أهداف الباحث واختبار فروضه. كما قام الباحثان بعمل مقابلات شخصية مع بعض أفراد العينة، لإيضاح هدف الدراسة ومضمون الأسئلة، بما يحقق فهمهم لمعنى ومغزى الأسئلة، وبالتالي ضمان دقة وسلامة الإجابة عليها.

٥/٢-مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالآتي:

١- المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية في شركات المساهمة السعودية: وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٣٠) مفردة.

٢- المستثمرون: باعتبارهم أحد الأطراف المحورية، وذوي الصلة الوثيقة في دراسة موضوع هذا البحث، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٣٠) مفردة.

٣- أعضاء هيئة التدريس تخصص محاسبة ومراجعة من الجامعات السعودية: وقد تحددت العينة في (٣٠) عضواً على درجات علمية متنوعة ما بين أستاذ، أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد.

٤- المحاسبون القانونيون: المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة المرخص لهم بمراجعة حسابات شركات المساهمة.

وقد تحددت العينة في (٤٠) مفردة، وقد اختار الباحثان هذه العينة من بين المراجعين بمكاتب وشركات المراجعة بمحافظات الإحساء، الدمام، الرياض، جدة. وقد قام الباحثان بتوزيع قوائم الاستقصاء على المراجعين من فئات مراجع وصاحب مكتب فردي، شريك في شركة مراجعة، مراجع أول بمكتب أو شركة مراجعة، بحيث يكون لديهم خبرة وإدراك بموضوع البحث حتى يستطيع الإدلاء برأيه بشكل موضوعي ومهني مما يساهم في تحقيق الهدف من الدراسة الميدانية.

٥/٣-تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، فقد صمم الباحثان قائمة الاستقصاء بحيث تتضمن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تعكس فروض البحث.

وقد استخدم الباحثان في صياغة القائمة مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة Likert Scale A five point لتحويل الإجابات الوصفية إلى بيانات كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ فروض البحث، ويتدرج القياس بين موافق تماماً/ موافق/ محايد/ غير موافق/ غير موافق تماماً، باستخدام الأوزان المقابلة وهي ٥/٤/٣/٢/١ على التوالي، وذلك كما في ملحق البحث رقم (١).

٥/٤-توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

وزع الباحثان (١٣٠) قائمة استقصاء من خلال الفاكس والبريد الإلكتروني والتسليم باليد، ويوضح الجدول التالي عدد القوائم الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل لفئات الدراسة المختلفة كما يلي:

جدول رقم (٧) يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عينة (فئة) الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم المرتدة	القوائم المرتدة وغير صالحة للتحليل الإحصائي	القوائم المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي	
				العدد	النسبة
المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	٣٠	٢٤	٣	٢١	%٧٠
المستثمرون	٣٠٠	٢١	٢	١٩	%٦٣.٣
أعضاء هيئة التدريس	٣٠	٢٣	٠	٢٣	%٧٦.٦
مراقبو الحسابات	٤٠	٣٤	٤	٣٠	%٧٥
الإجمالي	١٣٠	١٠٢	٩	٩٣	%٧٨

في ضوء الجدول السابق، يتضح أن نسبة الردود ٧٨% من عدد القوائم الموزعة على فئات الدراسة، كما أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد مرتفع، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد أهمية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وأسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن تلك الممارسات.

كما يبين الجدول التالي نسبة الاستجابة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لفئات الدراسة:

جدول رقم (٨) يوضح نسبة استجابة فئات الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية		المستثمرون		أعضاء هيئة التدريس		مراقبو الحسابات		الإجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	4	19.05%	5	26.32%	5	21.74%	6	20.00%	20	21.51%
من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	9	42.86%	6	31.58%	7	30.43%	9	30.00%	31	33.33%
أكثر من ١٠ سنوات	8	38.10%	8	42.11%	11	47.83%	15	50.00%	42	45.16%
الإجمالي	21	%100	19	%100	23	%100	30	%100	93	%100

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة ذات خبرة أكثر من ١٠ سنوات، وحوالي ربع العينة (٢١,٥١%) مدة الخبرة لديهم أقل من ٥ سنوات. وهذا يؤكد على أن

مفردات العينة لديها الخبرة العملية والقدرة على الحكم على أهمية وضرورة إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة.

٥/٥- قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية:

يمكن قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩) يوضح معاملات الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية "اختبار ألفا كرونباخ"

الفرض	معامل الثبات (ألفا)	معامل الصدق
الثاني	٠,٨٧٤٧	٠,٩٣٥٣
الثالث	٠,٩٠٦١	٠,٩٥١٩
الرابع	٠,٨٠٩٠	٠,٨٩٩

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للأسئلة المتعلقة بكل فرض يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

٦/٥-عرض وتحليل نتائج الاستقصاء واختبار الفروض:

بعد استلام الردود تم تفريغها بجداول البيانات، وتم تحليلها واستخلاص النتائج من خلال تطبيق (SPSS) بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية وهذه الأساليب هي:

أولاً: الإحصاء الوصفي ويشمل: Frequency, Mean, Std- Deviation.

ثانياً: الإحصاء التحليلي ويشمل:

- اختبار Chi-Square للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات عينة الدراسة.
- اختبار Kruskal Wallis للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات فئات الدراسة .
- اختبار Mann Whitney للكشف عن وجود فروق معنوية في تصورات كل فئتين مستقلتين.

ويمكن عرض نتائج هذه الدراسة الميدانية واختبارات الفروض كما يلي:

(أ) نتائج اختبار الفرض الثاني:

أولاً-التحليل الوصفي:

جدول رقم (١٠) يوضح مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة

مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية			المستثمرون			أعضاء هيئة التدريس			مراقبو الحسابات			العينة ككل		
	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب
تهدف تقارير الاستدامة إلى التفاعل مع القضايا البيئية والاجتماعية في المجتمع.	3.86	0.65	2	3.68	1.49	9	4.39	0.5	6	3.87	1.2	9	3.96	1.05	4
تهدف تقارير الاستدامة إلى كسب شرعية وجود الشركة كمؤسسة وطنية.	3.67	0.73	5	3.89	1.05	4	4.22	0.6	7	3.83	1.02	10	3.9	0.89	8
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة.	3.43	0.87	9	4.16	0.76	1	4.09	0.67	8	4.03	1.1	6	3.94	0.92	6
الإفصاح عن تقرير الاستدامة يرتبط برغبة إدارة الشركة كمستثمر أخلاقي.	3.71	0.56	3	3.63	0.83	10	4.43	0.66	5	3.77	0.9	12	3.89	0.81	10
يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة للقوانين والتشريعات.	3.62	0.59	6	3.68	0.95	8	4.43	0.66	5	3.9	1.21	8	3.92	0.96	7
يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة لمتطلبات أصحاب المصلحة للمعلومات المالية وغير المالية.	3.71	0.56	3	4	0.67	2	4.43	0.51	4	4.2	0.81	3	4.11	0.7	3
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين سمعة الشركة.	3.43	0.75	8	3.79	0.85	5	4.57	0.66	2	4.53	0.73	1	4.14	0.88	2

يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للشركة.	4	0.63	1	3.74	0.81	7	4.57	0.59	1	4.3	1.06	2	4.18	0.86	1
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في جذب التمويل اللازم للشركة.	3.57	0.93	7	3.63	1.16	11	4.26	0.54	10	3.83	1.29	11	3.84	1.06	12
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي للشركة.	3.71	1.06	4	3.47	0.84	12	4.22	0.67	9	4.07	0.98	5	3.9	0.93	9
يساهم الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية.	3.24	1.09	11	3.95	0.71	3	4.3	0.47	3	3.93	1.01	7	3.87	0.94	11
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين ربحية الشركة.	3.43	1.16	10	3.74	0.65	6	4.26	0.54	10	4.2	0.85	4	3.95	0.89	5

يتضح من الجدول السابق أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يُساهمَ في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للشركة، حيث جاء هذا البند في الترتيب الأول لعينة الدراسة ككل، بينما جاء في الترتيب الثاني أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يُساهم في تحسين سمعة الشركة وإن كان لا يؤيد ذلك المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية وهذا قد يرجع لعدم اقتناعهم بأهمية وضرورة التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي ليشمل الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة. بينما يري المستثمرون عكس ذلك حيث يرون أن الإفصاح عن التنمية المستدامة يُسهم في تحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة. كما يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاه عام من جانب فئات عينة الدراسة حول المزايا التي تدفع الشركات السعودية للإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

ثانياً: التحليل الإحصائي:

١- على مستوى العينة ككل: اختبار Chi-Square لبيان مدى اختلاف أو اتفاق آراء العينة بخصوص مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.

جدول رقم (١١) يوضح اختبار Chi-Square بشأن مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة

مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة	Chi-Square x2	d.f.	Asymp. Sig.
تهدف تقارير الاستدامة إلى التفاعل مع القضايا البيئية والاجتماعية في المجتمع.	76.62	4.00	.00
تهدف تقارير الاستدامة إلى كسب شرعية وجود الشركة كمؤسسة وطنية.	66.73	4.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة.	67.59	4.00	.00
الإفصاح عن تقرير الاستدامة يرتبط برغبة إدارة الشركة كمستثمر أخلاقي.	37.02	3.00	.00
يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة للقوانين والتشريعات.	51.89	4.00	.00
يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة لمتطلبات أصحاب المصلحة للمعلومات المالية وغير المالية.	72.63	3.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين سمعة الشركة.	31.09	3.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للشركة.	85.55	4.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في جذب التمويل اللازم للشركة.	48.99	4.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي للشركة.	53.83	4.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية.	62.00	4.00	.00
يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين ربحية الشركة.	88.67	4.00	.00

من الجدول السابق يتضح أن الدلالة الإحصائية بالنسبة لكل البنود جاءت أقل من ٠.٠٥ (Asymp. Sig < 0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق معنوية في تصورات

المستقصى منهم (على مستوى العينة) بخصوص مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، مما يدل على أهمية الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

٢-اختبار One-Sample Test T-test بشأن توجهات اختيارات العينة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة:

جدول رقم (١٢) اختبار One-Sample Test T-test بشأن توجهات اختيارات العينة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة

Test Value = 36				Mean	Std. Deviation	N=93
Mean Difference	Sig. (2-tailed).	df	T	47.6022	6.86222	مزايا ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة
11.60215	.000	92	16.305			

من الجدول السابق يتضح أن قيمة T تساوي ١٦.٣٠٥ بدرجة حرية ٩٢ ومستوي دلالة Sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أفراد العينة، ويتضح ذلك في أن متوسط آراء أفراد العينة ٤٧.٦٠٢٢ أكبر من المتوسط الافتراضي (Test Value = 36)، مما يدل على توجهات العينة نحو الموافقة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.

٣-**على مستوى الفئات:** لبيان مدى الاتفاق والاختلاف في تصورات فئات الدراسة (الوظيفة والخبرة) بشأن دوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة تم إجراء اختبار (Kruskal-Wallis Test) كما يلي:

جدول رقم (١٣) يوضح اختبار (Kruskal-Wallis Test) حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة (على مستوى الفئات)

	فئات الوظيفة			فئات الخبرة		
	Kruskal Wallis X2	*d.F.*	*Asymp. Sig.*	*Kruskal Wallis X2*	*d.F.*	*Asymp. Sig.*
مزايا ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة	٢٥.٣٨٣	٣	٠.٠٠٠	٥.٤٦١	٢	٠.٤٦٦

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) ((Asymp. Sig < 0.05 ، لفئات الوظيفة، مما يؤكد وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم، حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، مما يدل على تفضيلات كل فئة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

بينما يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05)، لفئات الخبرة، مما يؤكد عدم وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم، حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، مما يدل على اتفاق فئات الخبرة حول أهمية مزايا ودوافع الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

٤-اختبار (Mann watny) لمعرفة مدى الاختلاف أو الاتفاق فيما بين كل فئتين بخصوص مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة:

جدول رقم (١٤) يوضح اختبار (Maan watny) حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.

فئات الدراسة	١-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية والمستثمرون	٢-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية وأعضاء هيئة التدريس	٣-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات	٤-أعضاء هيئة التدريس والمستثمرون	٥-المستثمرون ومراقبو الحسابات	٦-أعضاء هيئة التدريس ومراقبو الحسابات
Sig	٠.١٣	٠.٠٠	٠.٠٠٥	٠.٠٠١	٠.٠٨٩	٠.٠٦٩

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05) ، لثلاث مجموعات ٣،٢،٤، وأن مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من (٠.٠٥) (Asymp. Sig > 0.05) ، بالنسبة للمجموعات الثلاث الأخرى ١،٥،٦، مما يؤكد وجود فروق معنوية فيما بين تصورات كل فئتين ، حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، مما يدل على تفضيلات كل فئة حول مزايا ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة".

(ب) نتائج اختبار الفرض الثالث:

أولاً- التحليل الوصفي:

جدول رقم (١٥) يوضح تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية			المستثمرون			أعضاء هيئة التدريس			مراقبو الحسابات			العينة ككل		
	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب
ضعف وتدني مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارة الشركة.	2.95	0.97	9	4.42	0.69	1	4.48	0.73	2	4	1.05	5	3.97	1.06	3
عدم اقتناع الشركات بأن الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة يُعد جزءاً من مسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها.	3	0.71	8	3.68	1	10	4.39	0.58	3	4.07	1.01	2	3.83	0.98	5
تركيز الشركة على الإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط بدلاً من تقديم ما يعكس توازن الأداء.	3.38	0.8	4	4.11	0.81	3	4.17	0.39	4	4	0.98	4	3.92	0.84	4
تعدد أساليب الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة.	3.43	0.6	3	3.95	0.85	6	3.26	0.75	7	3.93	0.98	6	3.66	0.87	7
الخوف من تحمل الشركة تكاليف إضافية ناتجة عن إعداد تقارير الاستدامة.	3.52	0.68	2	3.95	0.71	4	3.83	0.65	5	3.57	1.1	10	3.7	0.84	8
تعدد الجهات التي تقوم بإصدار إرشادات إعداد تقارير الاستدامة.	3.33	0.73	5	3.68	0.75	9	3.17	0.72	8	3.67	1.27	9	3.47	0.95	9
ضعف مقدرة محاسبي الشركة في إعداد والإفصاح عن تقارير الاستدامة.	2.52	1.08	10	4	0.82	5	2.78	1.17	9	3.93	1.01	7	3.34	1.21	10
عدم وجود خدمات المراجعة المرتبطة بتقارير محاسبة الاستدامة.	3.33	0.86	6	4.16	0.69	2	3.57	0.95	6	3.73	1.34	8	3.69	1.05	6
عدم وجود معيار محاسبي يُلزم الشركات بالمحاسبة عن التنمية المستدامة.	3.05	0.86	7	3.84	0.69	7	4.78	0.42	1	4.4	0.67	3	4.08	0.92	2
عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.	3.57	0.75	1	3.74	0.73	8	4.78	0.42	1	4.37	0.67	1	4.16	0.8	1

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة ككل – عدا فئة المستثمرون – اتفقت على أن عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدم وجود معيار محاسبي يُلزم الشركات بالمحاسبة عن التنمية المستدامة يعتبرا أكثر التحديات والمعوقات للإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.

بينما يري المستثمرون أن ضعف وتدني مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارة الشركة يعتبر التحدي والمعوق الرئيسي لإفصاح الشركات عن التنمية المستدامة، وهو ما يعني فجوة في إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة، وهذا يتطلب ضرورة العمل علي نشر ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع السعودي حتى تتولد القناعة بها لدي الشركات كالتزام وليس إلزام.

ثانياً: التحليل الإحصائي:

١- على مستوى العينة ككل: اختبار Chi-Square لبيان مدى اختلاف أو اتفاق آراء العينة بخصوص تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة:

جدول رقم (١٦) يوضح اختبار *Chi-Square* بشأن تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة

تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة	Chi-Square $X2$	d.f.	Asymp. Sig.
ضعف وتدني مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارة	53.61	4.00	.00
عدم اقتناع الشركات بأن الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة يُعد جزءاً من مسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة	45.23	4.00	.00
تركيز الشركة على الإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط بدلاً من تقديم ما يعكس توازن الأداء.	75.23	4.00	.00
تعدد أساليب الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة.	25.15	3.00	.00
الخوف من تحمل الشركة تكاليف إضافية ناتجة عن إعداد	104.58	4.00	.00
تعدد الجهات التي تقوم بإصدار إرشادات إعداد تقارير	43.51	4.00	.00
ضعف مقدرة محاسبي الشركة في إعداد والإفصاح عن	14.80	4.00	.01
عدم وجود خدمات المراجعة المرتبطة بتقارير محاسبة	50.50	4.00	.00
عدم وجود معيار محاسبي يُلزم الشركات بالمحاسبة عن	57.16	4.00	.00
عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن	37.45	3.00	.00

من الجدول السابق يتضح أن مستوي الدلالة الإحصائية بالنسبة لكل البنود جاءت أقل من ٠.٠٥ (Asymp. Sig < 0.05)، وهذا يعني وجود فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بخصوص تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة للشركات السعودية ، مما يدل على أهمية وضرورة العمل علي الحد من تلك التحديات والمعوقات.

٢-اختبار One-Sample Test T-test بشأن توجهات اختيارات العينة حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة:

جدول (١٧) اختبار One-Sample Test T-test بشأن توجهات اختيارات العينة حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة

Test Value = 36				*Mean*	*Std. Deviation*	*N=93*
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T			
7.81720	.000	92	12.365	37.8172	6.09695	تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة
0.762	0.929	0.852	0.003	0.000	0.000	Sig

من الجدول السابق يتضح أن قيمة T تساوي ١٢,٣٦٥ بدرجة حرية ٩٢ ومستوي دلالة Sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أفراد العينة، ويتضح ذلك في أن متوسط آراء أفراد العينة ٣٧,٨١٧٢ أكبر من المتوسط الافتراضي (Test Value = 36)، مما يدل على توجهات العينة نحو الموافقة حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.

٣-على مستوى الفئات لبيان مدى الاتفاق والاختلاف في تصورات فئات الدراسة (الوظيفة والخبرة) بشأن تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة تم إجراء اختبار (Kruskal-Wallis Test) كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (١٨) يوضح اختبار (Kruskal-Wallis Test) حول تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة (على مستوى الفئات)

فئات الخبرة			فئات الوظيفة			
Asymp. Sig.	*d.F.*	*Kruskal Wallis* $x2$	*Asymp. Sig.*	*d.F.*	*Kruskal Wallis* $x2$	
0.690	2	0.028	0.000	3	26.207	تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05)، لفئات الوظيفة، مما يؤكد وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم، حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، مما يدل على تفضيلات كل فئة حول تلك التحديات والمعوقات.

بينما يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05) ، لفئات الخبرة، حيث بلغت ٠.٦٩٠مما يؤكد عدم وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، أي أن فترة الخبرة إذا زادت أو قلت ليس لها تأثير علي الفئة الوظيفية.

٤-اختبار (Mann watny) لمعرفة مدى الاختلاف أو الاتفاق فيما بين كل فئتين بخصوص تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

جدول رقم (١٩) اختبار (Mann watny) حول تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

فئات الدراسة	١-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية والمستثمرون	٢-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية وأعضاء هيئة التدريس	٣-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات	٤-أعضاء هيئة التدريس والمستثمرون	٥-المستثمرون ومراقبو الحسابات	٦-أعضاء هيئة التدريس ومراقبو الحسابات
Sig	0.000	0.00	0.003	0.852	0.929	0.762

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05)، لثلاث مجموعات ١،٢،٣، وأن مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من (٠.٠٥) (Asymp. Sig > 0.05)، بالنسبة للمجموعات الثلاث الأخرى ٤،٥،٦، مما يؤكد وجود فروق معنوية فيما بين تصورات كل فئتين ، حول تحديات ومعوقات إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثالث " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تحديات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في الشركات السعودية ".

(ج) نتائج اختبار الفرض الرابع:

أولاً- التحليل الوصفي:

جدول رقم (٢٠) يوضح تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية

تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية	المديرون الماليون ومحو التقارير المالية			المستثمرون			أعضاء هيئة التدريس			مراقبو الحسابات			العينة ككل		
	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب	mean	S.D.	ترتيب
الاستفادة من الميزة التنافسية التي تحققها الشركة من الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الحفاظ على جودة البيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية).	3.71	0.56	4	4.21	0.54	1	4.22	0.42	9	3.97	0.89	10	4.02	0.68	8
تحسين منفعة المعلومات وجعلها أكثر ملاءمة واعتمادية للمستخدمين.	3.62	0.59	7	3.84	0.69	9	4.35	0.57	6	4.33	0.55	4	4.08	0.66	6
التعرف على مدى وعي إدارة الشركة ودرجة تفاعلها مع القضايا البيئية والاجتماعية.	3.81	0.6	3	3.95	0.71	5	4.43	0.51	5	4.2	0.66	6	4.12	0.66	4
التحقق من سمعة الشركة ومدى إدراجها ضمن المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة.	3.62	0.5	6	3.63	0.96	12	4.65	0.57	2	4.5	0.57	2	4.16	0.8	3
التحقق من دور الشركة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات.	3.71	0.78	5	3.89	0.81	8	4.7	0.47	1	4.4	0.89	3	4.22	0.85	2
عدم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير المالية يفقدها مصداقيته وشفافيتها.	3.52	0.87	10	3.63	0.9	11	4.52	0.85	3	4.9	7.41	1	4.56	4.34	1

تقييم الأداء الكلي للشركة ومحاولة التنبؤ بقوتها الإيرادية في المستقبل	3.62	0.92	8	4.11	0.66	2	4	0.6	10	3.87	1.04	11	3.89	0.85	12
التحقق من مدى توافق استراتيجيات الشركة مع القيم الأخلاقية، والبعد عن المصالح الذاتية للإدارة.	3.86	0.65	2	3.74	0.87	10	4.26	0.44	7	3.77	1.19	12	3.9	0.89	11
انتشار المستثمر الأخلاقي الذي يهتم بالاستثمار في الشركات التي تهتم بقواعد الحوكمة والبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه.	3.86	0.57	1	3.89	0.81	7	4.26	0.45	8	4.03	0.96	9	4.02	0.75	9
التحقق من حُسن إدارة الشركة للمخاطر البيئية والاجتماعية التي تترتب على قيامها بنشاطها الاقتصادي.	3.57	0.51	9	4	0.58	4	4.48	0.51	4	4.27	0.78	5	4.11	0.7	5
الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة في ضوء ما تقدمه من خدمات للمجتمع.	3.71	0.78	5	3.89	0.66	6	4.48	0.51	4	4.07	0.83	7	4.05	0.76	7
التحقق من حُسن علاقة الشركة مع الأطراف المختلفة (المجتمع المحلي والموظفون، العملاء، الموردون، والبيئة).	3.33	0.86	11	4.05	0.52	3	4.26	0.54	8	4.03	0.76	8	3.94	0.76	10

يتضح من الجدول السابق أن عدم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يفقد التقارير المالية مصداقيتها وشفافيتها، حيث جاء هذا البند في الترتيب الأول لعينة الدراسة ككل، بينما جاء في الترتيب الثاني أن الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة يُساهم في التحقق من مدي التزام الشركة بالقوانين والتشريعات، كما يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاه عام من جانب فئات عينة الدراسة حول تأثيرالإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: التحليل الإحصائي:

١- على مستوى العينة ككل: اختبار Chi-Square لبيان مدى اختلاف أو اتفاق آراء العينة بخصوص تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية:

جدول رقم (٢١) يوضح اختبار Chi-Square بشأن تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية

تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية	Chi-Square $X2$	d.f.	Asymp. Sig.
الاستفادة من الميزة التنافسية التي تحققها الشركة من الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الحفاظ على جودة البيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية).	82.96	3.00	.00
تحسين منفعة المعلومات وجعلها أكثر ملاءمة واعتمادية للمستخدمين.	22.13	2.00	.041
التعرف على مدى وعي إدارة الشركة ودرجة تفاعلها مع القضايا البيئية والاجتماعية.	23.29	2.00	.00
التحقق من سمعة الشركة ومدى إدراجها ضمن المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة.	37.45	3.00	.022
التحقق من دور الشركة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات.	80.71	4.00	.052
عدم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير المالية يفقدها مصداقيته وشفافيتها.	90.03	5.00	.032
تقييم الأداء الكلي للشركة ومحاولة التنبؤ بقوتها الإيرادية في المستقبل.	102.32	4.00	.00
التحقق من مدى توافق استراتيجيات الشركة مع القيم الأخلاقية، والبعد عن المصالح الذاتية للإدارة.	82.65	4.00	.0130
انتشار المستثمر الأخلاقي الذي يهتم بالاستثمار في الشركات التي تهتم بقواعد الحوكمة والبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه.	58.53	3.00	.021
التحقق من حُسن إدارة الشركة للمخاطر البيئية والاجتماعية التي تترتب على قيامها بنشاطها الاقتصادي.	53.88	3.00	.00
الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة في ضوء ما تقدمه من خدمات للمجتمع.	51.68	2.12	0.00
التحقق من حُسن علاقة الشركة مع الأطراف المختلفة (المجتمع المحلي والموظفون، العملاء، الموردون، والبيئة).	23.12	3.223	0.00

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥ *(Asymp. Sig < 0.05)* لكل البنود - عدا البندين (٥،٨)- ، مما يؤكد وجود فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم (على مستوى العينة) بشأن تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

٢-اختبار T-test One-Sample Test بشأن توجهات اختيارات العينة حول تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية:

جدول رقم (٢٢) يوضح اختبار One-Sample Test T-test حول تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية

Test Value = 36				*Mean*	*Std. Deviation*	*N=93*
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T			
14.4777	.000	92	18.361	49.0645	6.86169	تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية

من الجدول السابق يتضح أن قيمة T تساوي ١٨,٣٦١ بدرجة حرية ٩٢ ومستوي دلالة Sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أفراد العينة، ويتضح ذلك في أن متوسط آراء أفراد العينة ٤٩,٠٦٤٥ أكبر من المتوسط الافتراضي (Test Value = 36)، مما يدل على توجهات العينة نحو الموافقة بشأن تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

٣-على مستوى الفئات: لبيان مدى الاتفاق والاختلاف في تصورات فئات الدراسة (الوظيفة والخبرة) بشأن تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية تم إجراء اختبار (Kruskal-Wallis Test) كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣) يوضح اختبار (Kruskal-Wallis Test) حول تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية (على مستوى الفئات)

	فئات الوظيفة			فئات الخبرة		
	Kruskal Wallis $x2$	d.F.	Asymp. Sig.	Kruskal Wallis $x2$	d.F.	Asymp. Sig.
تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية	٣٥.٣١٧	٣	٠.٠٠٠	١.٩٧٤	٢	٠.٣٧٣

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < (0.05، لفئات الوظيفة، مما يعني وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم، حول تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

بينما يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05) ، لفئات الخبرة، حيث بلغت ٠.٣٧٣ مما يوكد عدم وجود فروق معنوية في تصورات الفئات المستقصى منهم حول تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

٤-اختبار (Mann watny) لمعرفة مدى الاختلاف أو الاتفاق فيما بين كل فئتين بخصوص تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية:

جدول رقم (٢٤) يوضح اختبار (Mann watny) حول تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية

فئات الدراسة	١-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية والمستثمرون	٢-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية وأعضاء هيئة التدريس	٣-المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات	٤-أعضاء هيئة التدريس والمستثمرون	٥- المستثمرون ومراقبو الحسابات	٦-أعضاء هيئة التدريس ومراقبو الحسابات
Sig	١.١٣٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٣	٠.٠٠٠

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الإحصائية اقل من (٠.٠٥) (Asymp. Sig < 0.05)، لكافة المجموعات عدا المجموعة الأولي – حيث بلغت 1.134- مما يؤكد وجود فروق معنوية فيما بين تصورات كل فئتين بشأن تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية.

مما سبق يتضح صحة الفرض الرابع " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية ".

٦/ النتائج والتوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثان بشقيها النظرى والعملى (التطبيقى والميدانى)، يخلص الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلى:

أولاً: النتائج:

يمكن عرض نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة هو الحل العملي والمنطقي لمعالجة القصور في التقارير المالية وتركيزها على الجانب المالي فقط وعدم قدرتها على إظهار الأداء الحقيقي للشركة وإعطاء صورة كاملة عن كافة أنشطتها، حيث إن التوسع والتطور في الإفصاح أصبح ينعكس على العديد من الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وألا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط.
- القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي في المملكة العربية السعودية لم تشجع الشركات على الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وبالمثل معايير المحاسبة السعودية اهتمت بالأداء الاقتصادي للشركات وتجاهلت الأداء البيئي والاجتماعي، وهذا ما شجع الشركات على عدم إفصاحها عن التنمية المستدامة بسبب عدم وجود التنظيم التشريعي والمهني للإفصاح عن تقارير الاستدامة مثلما هو الحال في معظم الدول المتقدمة.
- يحقق الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة العديد من المنافع – داخلية وخارجية – التي قد تنعكس إيجابياً على قيمة الشركة، وتدعيم سمعتها، ويعمل على جذب المستثمرين إليها.

أما فيما يتعلق بالنتائج العملية للدراسة الحالية فيمكن عرضها على النحو التالي:

- انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال السعودية، ويعكس ذلك ضعف وتدنى مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارات الشركات، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن هذه الممارسات مازال اختيارياً، فضلاً عن غياب الممارسة المهنية المنظمة للإفصاح عن تلك الممارسات. كما أن غالبية الشركات (٦٢,٤١%) التي أفصحت عن ممارسات التنمية المستدامة كان إفصاحها في صورة كمية ووصفية(مختلط)، وتركزت مجالات الإفصاح عن: تنمية المجتمع، الموارد البشرية، حوكمة الشركات، تلبية توقعات المساهمين، الاهتمام بالعملاء، الجودة الشاملة، السلامة والبيئة والأمن الصناعي.
- توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات السعودية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وكل من حجم الشركة ربحية الشركة، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، جودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة. فيما عدا نوع النشاط فقد كانت العلاقة موجبة لكنها غير معنوية، بينما كانت العلاقة

سلبية بين درجة الرفع المالي والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، **وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.**

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مزايا ودوافع إفصاح الشركات السعودية عن تقارير الاستدامة، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني.**
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تحديات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في الشركات السعودية، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث.**
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية، **وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع.**

ثانياً: التوصيات:

بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحثان بما يلي:

١- ضرورة توسع الشركات السعودية – خاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية – في إجراء مزيد من الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وتبني تقارير الاستدامة كتقارير مستقلة تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة لأنشطتها بشكل يتمشى مع إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

٢- ضرورة تدخل الدولة والجهات المهنية المتخصصة – مثل هيئة السوق المالية السعودي – بسَّن قوانين وتشريعات تُلزم الشركات السعودية بإصدار تقرير محاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة، مع ضرورة اعتماده من مراجع خارجي مثلما هو الحال في التقارير المالية السنوية، وفرض عقوبات على الشركات التي لا تصدر مثل هذا التقرير.

٣- ضرورة سعي الشركات – خاصة المسجلة بالبورصة – لتدريب محاسبيها على اكتساب مهارات التقرير عن الاستدامة ليكون هذا التقرير هو اللغة أو الجسر الذي يربط بين الشركات وأصحاب المصالح بما يتيح فهم أفضل لما تقوم به الشركة.

٤- ضرورة تبني هيئة سوق المال السعودية والهيئة العامة للاستثمار إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودية.

٥- ضرورة تبني الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبي للتنمية المستدامة يمكن أن يُطلق عليه "معيار المحاسبة عن التنمية المستدامة" يتضمن تحديد الإطار الفكري للمحاسبة عن التنمية المستدامة وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها.

٦- ضرورة إنشاء إدارة أو لجنة للاستدامة داخل كل شركة، بحيث تكون خاضعة لإشراف مجلس الإدارة، على أن تقوم بما يلي:

- استعراض النظم الإدارية وخطط العمل والسياسات المتبعة لتحقيق الاستدامة، وتقديم التوصيات، ورصد قيام الشركة بتوفيق أوضاعها وفقاً للسياسات المتبعة والالتزامات والقواعد المتعلقة بأنشطة الاستدامة.
- تقييم الآثار المترتبة على أنشطة الاستدامة، بهدف مساعدة صانعي القرارات على التوصل إلى نتائج تتسق مع أهداف الشركة من دمج الاستدامة بهذه الأنشطة.

على أن يقتصر أعضائها من المديرين غير التنفيذيين بالشركة، وأن تُعقد اللجنة أربع مرات على الأقل في السنة.

٧- ضرورة إدراج التنمية المستدامة في خطط المناهج الدراسية بالجامعات السعودية، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات والحالات العملية بالاستعانة بمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم، والفوائد التي تعود على الشركات وأصحاب المصالح من الإفصاح عن تلك الممارسات، وكذلك تأثيرها الإيجابي على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٧/ مجالات البحث المستقبلية

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

١- محددات الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية.

٢- أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على أسعار الأسهم للشركات المسجلة في البورصة السعودية.

٣- أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية.

٤- دور المراجع الداخلي في الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة: دراسة ميدانية.

٥- مدخل متكامل لمراجعة تقارير التنمية المستدامة وتفعيل الدور الرقابي لأصحاب المصالح – دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال السعودية (أو المصرية).

٨/ مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، علاء الدين توفيق، (٢٠١٤)، محددات وحوافز التقرير عن المسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثاني، ص ص٤٧-٩٨.
- أبو العزم، فهيم محمد، (٢٠٠٥)، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٤٥)، العدد الأول، ص ص٤٢-٤٣.
- أحمد، سعد محمد بيومي، (٢٠١٥ب)، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البُعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- أحمد، عاطف محمد أحمد، (٢٠١٣)، تحليل إدراك معدي القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، يونيو، ص ص١٩٣-٢٤٨.
- ـــــــــــــــ، (٢٠١٥أ)، تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو، ص ص٨٥-١٢٤.
- الأرضي، محمد وداد، (٢٠١١)، تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الأولى، العدد الثاني، ص ص٢٤٩-٣٠٩.
- ـــــــــــــــ، (٢٠١٣)، مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الأول، ص ص ٢٨٠ - ٣٤١.

- الخيال، توفيق عبد المحسن، (٢٠٠٩)، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، يوليه، ص ص١٠٥-١٥٢.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد، (٢٠١٢)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة – دراسة تطبيقية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد (٤٩)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص١٠١-١٦٢.
- بدر، عصام على فرج، (٢٠١٣)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية – دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد (٢٧)، العدد الرابع، الجزء الثاني، ص ص٧٣-١٦٢.
- بدوي، محمد عباس، (٢٠١١)، نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في مجال التنمية المستدامة، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد (٤٨)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص٢٠٩-٢٤١.
- حمادة، رشا، (٢٠١٤) قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (١٠)، العدد (٤)، ص ص٦٧٤-٦٩٨.
- سرحان، نهال؛ فكري، ياسمين؛ عبد المعطى، مروة؛ البدري، منى، (٢٠١١)، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، **تقرير شهري صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد (٥٧)، سبتمبر.
- شرف، أحمد عبد القادر، (٢٠١٥)، مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٥)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٩)، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو، ص ص٥٩٥-٦٨٣.
- غريب، حسين عبد العال سالم، (٢٠١٥)، المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة(مع دراسة

ميدانية)، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة (١٩)، ديسمبر، ص ص١١١-١٤٩.

- لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١١)، **المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٣٠.
- محمود، إيمان مصطفى محمد، (٢٠١٤)، أثر تكامل الإفصاح عن القيمة المضافة وتقارير الاستدامة على تفعيل آليات الحوكمة – مع دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص٧٥-١٩٩.
- مشابط، نعمة حرب، (٢٠١٦)، أثر درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٠)، العدد الثاني، يوليو، ص ص٤٩-١٢٣.
- مطاوع، محمد عبد الحميد، (٢٠٠٦)، نحو إطار فكرى للمحاسبة الإدارية البيئية: دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة (١٨)، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل، ص٤٣.
- مطر، محمد؛ السويطى، موسى، (٢٠١٢)، محاسبة الاستدامة: الإطار المفاهيم وتطبيقاته في الممارسة المهنية، **المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: الإبداع والتميز في منظمات الأعمال**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، ٣٠/٤-١/٥.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٥)، أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة (١٩)، ديسمبر، ص ص٣-٦٠.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، (٢٠١٥)، **وثيقة المؤتمر**، متاح على الموقع: .www.un.org/sustainabledevelopment/2015
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معايير المحاسبة المعتمدة، معيار العرض والإفصاح**، ص ص٤٠١-٤٦٠.
- الهيئة العامة للاستثمار السعودي، **مؤشر التنافسية المسؤولة**، متاح على الموقع التالي: www.sagia.gov.sa
- هيئة سوق المال السعودي، **لائحة حوكمة الشركات**، القرار رقم ١-١٠-٢٠١٠، ص ص٨-١٠، متاح على الموقع التالي: www.cma.org.sa

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abd-Mutalib, Hafizah; Jamil, Che Zuriana Muhammad & Wan-Hussin, Wan Nordin, (2014), The Availability, Extent and Quality of Sustainability Reporting by Malaysian Listed Firms: Subsequent to Mandatory Disclosure, **Asian Journal of Finance & Accounting**, 6(2): 239-257.
- Adams, Carol A.; Muir, Stephen & Hoque., Zahirul, (2014), Measurement of Sustainability Performance in the Public Sector, **Sustainability Accounting Management and Policy Journal**, 5(1): 46-67.
- Aktas, Rabia; Kayalidere, Koray; & Kargin, Mahmyt, (2013), Corporate Sustainability Reporting and Analysis of Sustainability Reports in Turkey, **International Journal of Economics and Finance**, 5(3): 113-125.
- Arnone, Laurent; Ferauge, Perrine; Geerts, Angy & Pozniak, Laetitia, (2011), Corporate Social Responsibility: Internet as Communication Tool Towards Stakeholders, **Journal of Modern Accounting and Auditing**, July, 7(7): 697-708.
- Artiach, Tracy; Lee, Darren; Nelson, David & Walker, Julie, (2010), The Determinants of Corporate Sustainability Performance, **Accounting and Finance**, March, 50: 31-51.
- Ballou, Brian; Casey, Ryan J.; Grenier, Jonathan H. & Heitger, Dan L., (2012), Exploring the Strategic Integration of Sustainability Initiatives: Opportunities for Accounting Research, **Accounting Horizons**, June, 26(2): 265-288.
- Battaglia, Massimo; Bianchi, Lara; Frey, Marco & Passetti, Emilio, (2015), Sustainability Reporting and Corporate Identity: Action Research Evidence in an Italian Retailing Cooperative, **Business Ethics: A European Review**, January, 24(1): 52-72.
- Bebbington, Kathryn Jan; Brown, J. & Frame, B., (2007), Accounting Technologies and Sustainability Assessment Models, **Ecological Economics**, March, 61 (2-3): 224-236.
- Bebbington, Jan; Higgins, Colin & Frame, Bob, (2009), Initiating Sustainable Development Reporting: Evidence from New Zealand, **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 22(4): 588-625.
- Bebbington, Jan & Larrinaga, Carlos, (2014), Accounting and Sustainable Development: An Exploration, **Accounting Organizations and Society**, 39(6): 395-413.
- Branco, Manuel Castelo & Rodrigues, Lucia Lima, (2008), Social Responsibility Disclosure: A Study of Proxies for the Public

Visibility of Portuguese Banks, **The British Accounting Review**, 40(2): 161-181

- _____; Delgado, Catarina; Gomes, Sonia Ferriera & Eugenio, Teresa Cristina Pereira, (2014), Factors Influencing the Assurance of Sustainability Reports in the Context of the Economic Crisis in Portugal, **Managerial Auditing Journal**, 29(3): 237-252.
- Burhan, Annisa Hayatun N., & Rahmanti, Wiwin, (2012), The Impact of Sustainability Reporting on Company Performance, **Journal of Economics, Business and Accountancy Ventura**, August, 15(2): 257-272.
- Burritt, Roger L. & Schaltegger, Stefan, (2010), Sustainability Accounting and Reporting: Fad or Trend?, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 23(7): 829-846.
- Calabrese, Armando; Costa, Roberta; Levialdi, Nathan & Menichini, Tamara, (2016), A Fuzzy Analytic Hierarchy Process Method to Support Materiality Assessment in Sustainability Reporting, **Journal of Cleaner Production**, 121: 248-264.
- Carnevale, Concetta & Mazzuca, Maria, (2014), Sustainability Report and Bank Valuation: Evidence from European Stock Markets, **Business Ethics: A European Review**, 23(1): 69-90.
- Cheng, Mandy M.; Green, Wendy J. & Chi Wa ko, John, (2015), The Impact of Strategic Relevance and Assurance of Sustainability Indicators on Investors' Decisions, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, February, 34(1): 131-162.
- Chih, hl., Shen, Ch., & Kang, Fc., (2008), Corporate Social Responsibility, Investor Protection, and Earnings Management: Some International Evidence, Journal of Business Ethics, 79(1):179-198.
- Christofi, Andreas; Christofi, Petros & Sisaye, Seleshi, (2012), Corporate Sustainability: Historical Development and Reporting Practices, **Management Research Review**, 35(2): 157-172.
- Comyns, Breeda.; Figge, Frank. ; Hahn, Tobias & Barkemeyer, Ralf, (2013), Sustainability Reporting: The Role of Search, Experience and Credence Information, **Accounting Forum**, 37(3): 231-243.
- Cormier, D.; Ledoux, M.; Magnan, M. & Aerts, W., (2010), Corporate Governance and Information Asymmetry between Managers and Investors, **Corporate Governance**, 10(5): 574-589.
- Cormier, D., & Gordon, I.M., (2001), An Examination of Social and Environmental Reporting Strategies, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 14(5): 587-616.

- Crifo, Patricia & Forget, Vanina, (2015), The Economics of Corporate Social Responsibility: A Firm–Level Perspective Survey, **Journal of Economic Surveys**, February, 29(1): 112-130.
- Deegan, Craij, (2002), Introduction the Legitimising Effect of Social and Environmental Disclosures- A Theoretical Foundation, **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 15(3); 282-311.
- Ding, Huiguan; Li, Shiyou; Liu, Tingting & Liu, Boyang, (2014), A Literature Survey of Research on Environmental Accounting: Theoretical Review and Prospect, **International Journal of Financial Economics**, 2(1): 13-25.
- Epstein, Marc J. & Buhovac, Adriana Rejc, (2014), **Marking Sustainability Work**, 2nd Edition, Available at: http:// www.bkconnection.com
- Figge, Frank; Hahn, Tobias; Schaltegger, Stefan & Wagner, Marcus, (2002), The Sustainability Balanced Scorecard Linking Sustainability Management to Business Strategy, **Business Strategy and the Environment**, 11: 269-284.
- Gholami, Sajad; Kiani Rad, Bahman; Gohari, Behzad & Neia, Ayat, (2013), A Survey of the Relationship between Social Responsibility and Financial Performance, **Journal of Finance Management**, 57. Available at: www.elixirpublisher.com.
- Global Reporting Initiative (GRI), (2006,2013), Sustainability Reporting Guidelines, Version 3.0, Available at: http://www.gri.org.
- Gray, Robert Hugh; Javad, M.; Power,D. &Sinclair, D., (2001): Social and Environmental Disclosure and Corporate Characteristics: A Research Note and Extension, **Journal of Business Finance and Accounting**, April/May, 28(3/4): 327-360.
- Guidry, Ronald P. & Patten, Dennis M., (2010), Market Reactions to the First-time Issuance of Corporate Sustainability Reports: Evidence that Quality Matters, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 1 (1): 33-50. **Available at: http://www.emerald-insight.com/doi/abs/10.1108/ 20408021011059214.**
- Gurvitsh, Natalja & Sidorova, Inna, (2012), Survey of Sustainability Reporting Integrated into Annual Reports of Estonian Companies for The years 2007-2010: Based on Companies Listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011, **Procedia Economics and Finance**, 2: 26-34.
- Habib, M., & Khan, Zaman, (2010), The Effect of Corporate Governance Elements on Corporate Social Responsibility (CSR)

Reporting, **International Journal of Law and Management**, 52(2): 82-109.

- Herbohn, Kathleen; Walker, Julie & Loo, Huay Yien Monica, (2014), Corporate Social Responsibility: The Link between Sustainability Disclosure and Sustainability Performance, **A Journal Accounting Finance and Business Studies (ABACUS)**, 50(4): 422-459.
- Hughen, Linda; Lulseged, Ayalew & Upton, David R., (2014), Improving Stakeholder Value Through Sustainability and Integrated Reporting, **The CPA Journal**, 84(3): 54-61.
- IFAC, (March 2011), Sustainability Framework 2.0. Professional Accountants as Integrators. Available at: www.ifac.org.
- Ioannou, Ioannis., & Serafeim, George, (2014), The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting: Evidence from Four Countries, Harvard Business School, Working Paper, August, 11-100. **Available at: http://ssrn.com/abstract=1799589.**
- Jonas, G. & Blanchet, J., (2000), Assessing Quality of Financial Reporting, **Accounting Horizons**, 14(3): 351-369.
- Kaenzig, Josef.; Friot, Damien.; Saade, Myriam; Margni, Manuele & Jollie, Olivier, (2011), Using Life Cycle Approaches to Enhance the Value of Corporate Environmental Disclosures, **Business Strategy and the Environment**, January, 20(1):38-54.
- Kend, Michael, (2015), Governance, Firm-Level Characteristics and Their Impact on the Client's Voluntary Sustainability Disclosures and Assurance Decision, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 6(1): 54-78.
- Keveen, Bachoo; Tan, Rebecca & Wilson, Mark, (2013), Firm Value and the Quality of Sustainability Reporting in Australia, **Australian Accounting Review**, (CPA Australia), March, 23(64): 67-87.
- KPMG, (2008), KPMG International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2008, **The Netherlands: KPMG International Global Sustainability Services**. October
- Martinez-Ferro, Jennifer, Garcia-Sanchez, Isabel M. & Cuadrado-Ballesteros, Beatriz., (2015), Effect of Financial Reporting Quality on Sustainability Information Disclosure, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 22(1): 45-64.
- Maubane, Pat.; Prinsloo, Andre; Van Rooyen, Nadia, (2014), Sustainability Reporting Patterns of Companies Listed on the Johannesburg Securities Exchange, **Public Relations Review**, 40(2): 153-160.

- Misra, Neelakshi & Agarwal, Rashmi, (2011), Corporate Social Reporting: An Analysis of Current Reporting, **International Conference on Advancements in Information Technology**, 20: 2119-2253. Available at: http://www.ipcsit.com/Vol20/46-Icatt2011-G2029.pdf
- Montiel, Ivan & Delgado-Ceballos, Javier, (2014), Defining and Measuring Corporate Sustainability: Are We There Yet?, **Organization & Environment**, March,27(2): 113-139.
- Ng, Anthony C. & Rezaee, Zabiholla, (2014), Business Sustainability Performance and the Cost of Equity Capital, Working Paper, **Available at: http://ssrn.com/abstract=2038654**.
- O'Donovan, Gary, (2002), Environmental Disclosures in the Annual Report: Extending the Applicability and Predictive Power of Legitimacy Theory, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 15(3): 344-371.
- O'Dwyer, Brendan; Owen, David & Unerman, Jeffrey, (2011), Seeking Legitimacy for New Assurance Forms: The Case of Assurance on Sustainability Reporting, **Accounting, Organizations and Society**, January, 36(1): 31-52.
- Okoye, P.V. Chukwubuikem, Egbunike, F. Chinedu, & Meduoye, O. Mofolush, (2013), Sustainability Reporting: A Paradigm for Stakeholder Conflict Management, **International Business Research**, 6(5): 157-167.
- Patten, C., (2000), Sustainable Development and Governance Organization for Economic cooperation and Development, **The OECD Observer**, (Summer) 221/222: 34-40.
- Rezaee, Zabihollah, (2016), Business Sustainability Research: A Theoretical and Integrated Perspective, **Journal of Accounting Literature**, 36: 48-64.
- Searcy, Cory, (2012), Corporate Sustainability Performance Measurement Systems: A Review and Research Agenda, **Journal of Business Ethics**, 107(3): 239-253.
- _____ & Buslovich, Ruvena, (2014), Corporate Perspectives on the Development and Use of Sustainability Reports, **Journal of Business Ethics**, 121(2): 149-169.
- Simnett, Roger; Vanstraelen, Ann & Chua, Wai Fong, (2009), Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison, **The Accounting Review**, (May), 84(3): 937-967.
- Solomon, Jill F.; Solomon, Aris; Norton, Simon D. & Joseph, Nathan L., (2011), Private Climate Change Reporting: An Emerging Disclosure of Risk and Opportunity?, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 24(8): 1119-1148.

- Steyn, Maxi, (2014), Organizational Benefits and Implementation Challenges of Mandatory Integrated Reporting: Perspectives of Senior Executives at South African Listed Companies, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 5(4): 476-503.
- Suttipun, Muttanachai, & Stanton, Patricia, (2012), Making or Not Making Environmental Disclosures in Thailand, **International Journal of Business and Social Science**, May, 3(9): 73-81. Available at: www.ijbssnet.com.
- Vazquez, Diego A. & Liston- Heyes, Catherina, (2008), Corporate Disclosure and Environmental Performance in Argentina, **Business Strategy and the Environment**, March, 17(3): 179-193.
- Wen, Xiaoyan, (2013), Voluntary Disclosure and Investment, **Contemporary Accounting Research**, June, 30(2): 677-696.
- Wilmshurst, Trevor & Frost, Geoff, (2000), Corporate Environmental Reporting: A Test of Legitimacy Theory, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, March, 13(1): 10-26.
- Yadav, Prayag Lal; Han, Seung Hun & Rho, Jae Jeung, (2016), Impact of Environmental Performance on Firm Value for Sustainable Investment: Evidence from Large US Firm, **Business Strategy and the Environment**, 25(6):402-420.

٩/ ملاحق البحث

٩/١- ملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحثان بإعداد بحث علمي بعنوان **"دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية".**

ويأمل الباحثان من سعادتكم الإجابة على الاستفسارات والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء المرفقة، من خلال وضع علامة " √ " أمام درجة الاتفاق التي تتناسب ووجهة نظركم، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الدراسة الميدانية للبحث، علما بأن آرائكم سوف تحاط بكل سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

ويشكر الباحثان لسعادتكم تعاونكم الصادق معهما في العمل على خدمة البحث العلمي، داعين الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،

الباحثان

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم
Drahhamed1@Gmail.com

د. نبيل ياسين أحمد
N_yasen2005@yahoo.co.uk

البيانات الشخصية:

- الاسم (اختياري): .....
- المؤهل العلمي: .....
- الوظيفـة: .....
- سنوات الخبرة:

– أقل من ٥ سنوات ( )

– من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات ( )

– أكثر من ١٠ سنوات ( )

تأتي قائمة الاستبيان في أربع مجموعات من الأسئلة كما يلي:

المجوعة الأولى: مزايا ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

يوجد العديد من المزايا التي تدفع الشركات للإفصاح عن تقارير الاستدامة الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) في الخانة التي تمثل وجهة نظركم:

م	مزايا ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١	تهدف تقارير الاستدامة إلى التفاعل مع القضايا البيئية والاجتماعية في المجتمع.					
٢	تهدف تقارير الاستدامة إلى كسب شرعية وجود الشركة كمؤسسة وطنية.					
٣	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة.					
٤	الإفصاح عن تقرير الاستدامة يرتبط برغبة إدارة الشركة كمستثمر أخلاقي.					

٥	يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة للقوانين والتشريعات.					
٦	يعتبر الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمثابة استجابة لمتطلبات أصحاب المصلحة للمعلومات المالية وغير المالية.					
٧	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين سمعة الشركة.					
٨	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للشركة.					
٩	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في جذب التمويل اللازم للشركة.					
١٠	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي للشركة.					
١١	يساهم الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية.					
١٢	يساهم الإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين ربحية الشركة.					
١٣	أخرى (أذكرها من فضلك)					

المجوعة الثانية: تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

تواجه إدارة الشركة معوقات تُحد من الإفصاح عن تقارير الاستدامة، الرجاء وضع علامة (✓) في الخانة التي تمثل وجهة نظركم:

م	تحديات ومعوقات الإفصاح عن تقارير الاستدامة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١	ضعف وتدني مستوى الوعي بالتنمية المستدامة لدى إدارة الشركة.					
٢	عدم اقتناع الشركات بأن الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة يُعد جزءاً من مسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها.					
٣	تركيز الشركة على الإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط بدلاً من تقديم ما يعكس توازن الأداء.					
٤	تعدد أساليب الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة.					
٥	الخوف من تحمل الشركة تكاليف إضافية ناتجة عن إعداد تقارير الاستدامة.					
٦	تعدد الجهات التي تقوم بإصدار إرشادات إعداد تقارير الاستدامة.					
٧	ضعف مقدرة محاسبي الشركة في إعداد والإفصاح عن تقارير الاستدامة.					
٨	عدم وجود خدمات المراجعة المرتبطة بتقارير محاسبة الاستدامة.					
٩	عدم وجود معيار محاسبي يُلزم الشركات بالمحاسبة عن التنمية المستدامة.					
١٠	عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة.					
١١	أخرى (أذكرها من فضلك)					

المجوعة الثالثة: تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين:

يؤثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات في البيئة السعودية على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية، وذلك للعديد من الأسباب، من فضلك حدد درجة موافقتك على الأسباب التالية:

م	تأثير الإفصاح عن تقرير الاستدامة على توجهات مستخدمي التقارير المالية وقراراتهم الاستثمارية	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١	الاستفادة من الميزة التنافسية التي تحققها الشركة من الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الحفاظ على جودة البيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية).					
٢	تحسين منفعة المعلومات وجعلها أكثر ملاءمة واعتمادية للمستخدمين.					
٣	التعرف على مدى وعي إدارة الشركة ودرجة تفاعلها مع القضايا البيئية والاجتماعية.					
٤	التحقق من سمعة الشركة ومدى إدراجها ضمن المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة.					
٥	التحقق من دور الشركة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات.					
٦	عدم الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في التقارير المالية يفقدها مصداقيته وشفافيتها.					
٧	تقييم الأداء الكلي للشركة ومحاولة التنبؤ بقوتها الإيرادية في المستقبل.					
٨	التحقق من مدى توافق استراتيجيات الشركة مع القيم الأخلاقية، والبعد عن المصالح الذاتية للإدارة.					

٩	انتشار المستثمر الأخلاقي الذي يهتم بالاستثمار في الشركات التي تهتم بقواعد الحوكمة والبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه.					
١٠	التحقق من حُسن إدارة الشركة للمخاطر البيئية والاجتماعية التي تترتب على قيامها بنشاطها الاقتصادي.					
١١	الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة في ضوء ما تقدمه من خدمات للمجتمع.					
١٢	التحقق من حُسن علاقة الشركة مع الأطراف المختلفة (المجتمع المحلي والموظفون، العملاء، الموردون، والبيئة).					
١٣	أخرى (أذكرها من فضلك)					

المجوعة الرابعة: طرق وأساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة:

السؤال الأول: تتعدد أساليب الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، من وجهة نظركم ما هو الشكل أو الأسلوب الملائم لإفصاح الشركات عن المعلومات المتعلقة بأدائها تجاه تحقيق التنمية المستدامة؟

- في صورة معلومـــــــــات وصفية. ( )
- في صورة معلومـــــــــات كمية. ( )
- في صورة معلومات وصفية وكمية (مختلط). ( )

السؤال الثاني: تتعدد اتجاهات الإفصاح عن التنمية المستدامة، فضلاً حدد درجة موفقتك على الاتجاه المناسب:

- الإفصاح عن التنمية المستدامة في تقارير منفصلة عن التقارير المالية (اتجاه الفصل). ( )
- الإفصـــاح عـــن التنميـــة المســـتدامة ضـــمن التقـــارير الماليـــة (اتجـــاه الدمج). ( )

٢/٩- ملحق رقم (٢)

مؤشر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة

	عناصر المؤشر
	أولاً: معلومات أساسية عن الشركة
١	اسم الشركة والعلامة التجارية والهيكل التنظيمي.
٢	الرؤية والرسالة .
٣	المنتجات والخدمات الرئيسية للشركة، مقر المركز الرئيسي، عدد الدول والأسواق التي تخدمها الشركة.
٤	طبيعية هيكل الملكية والشكل القانوني للشركة.
	ثانياً: معلومات عن تقرير الاستدامة
٥	الفترة التي يغطيها التقرير، وتاريخ آخر تقرير.
٦	نطاق التقرير.
٧	طريقة وأسلوب الإفصاح عن تقرير الاستدامة.
٨	يوجد توكيد مهني على محتوى تقرير الاستدامة.
	ثالثاً: أبعاد الاستدامة
	(أ): البعد الاقتصادي للاستدامة
٩	تخفيض تكاليف معالجة المنتجات التالفة مع الحفاظ على مستوى جودة المخرجات.
١٠	بيع المخلفات الإنتاجية عديمة القيمة لزيادة الإيراد.
١١	زيادة ميزانية البحوث والتطوير.
١٢	زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق.
١٣	زيادة معدل نمو المبيعات.
١٤	زيادة نسبة المبيعات من المنتجات أو الخدمات الجديدة.
١٥	زيادة معدل العائد على الاستثمار.
١٦	زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
١٧	زيادة حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.
١٨	تطبيق التكنولوجيا الجديدة في مجال أنشطة الشركة لزيادة الأرباح.
	(ب): البعد البيئي للاستدامة
١٩	ترشيد استهلاك مصادر الطاقة المختلفة.
٢٠	معدل انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
٢١	الخطط المستقبلية للحد من الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطة الشركة.
٢٢	الموارد المخصصة لمعالجة الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطة الشركة.
٢٣	استخدام موارد طاقة حديثة أقل تلوثاً.

٢٤	زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث.
٢٥	الإفصاح عن المخاطر البيئية المحتلمة وكيفية إدارتها من قبل الشركة.
٢٦	الالتزام بقوانين وإجراءات حماية البيئة.
(ج): البعد الاجتماعي للاستدامة	
٢٧	حماية أمن وصحة العاملين بالشركة.
٢٨	توفير برامج تدريبية لتحسين أداء العاملين.
٢٩	متابعة وتقييم الأداء الدوري للعاملين وتشجيع المميزين منهم.
٣٠	وجود بيئة عمل مناسبة للعاملين: البيئة الداخلية، السكن والانتقال.
٣١	مدي رضا الموظفين عن متطلبات بيئة العمل.
٣٢	معدلات الحوادث وإصابات العمل وحالات الوفاة المرتبطة بظروف العمل.
٣٣	رضا العملاء عما تقدمه الشركة من منتجات أو خدمات.
٣٤	مدي وجود آليات واضحة ومحددة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.
٣٥	الاهتمام بتحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركة.
٣٦	زيادة حجم تبرعات الشركة للمجتمع المحلي وفاءً لمسؤوليتها الاجتماعية.
٣٧	إدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات أو الخدمات.
٣٨	تجنب الممارسات التي لا تراعي القيم والثقافة ولا تساعد في تحقيق أهداف التنمية.
٣٩	الاهتمام بالبرامج التي تخدم قطاع كبير من فئات المجتمع.
٤٠	الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركة عبر موقعها الالكتروني.
(د): البعد الحوكمي للاستدامة	
٤١	الإفصاح عن بيانات أعضاء مجلس الإدارة مع تصنيف العضوية إلي: تنفيذي، غير تنفيذي، ومستقل.
٤٢	الإفصاح عن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.
٤٣	الإفصاح عن حقوق أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين وما يتقاضونه من بدلات ومكافآت.
٤٤	الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة ومسؤوليات كل لجنة وأعضائها.
٤٥	التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.
٤٦	الإفصاح عن أصحاب المصالح الرئيسيين والقضايا ذات الأولوية لهم.
٤٧	الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد والرشوة.

تم بحمد الله